جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي-الطور الثاني ل.م.د

اعداد الطالبتين:

بن عزة فراح

بن عامر جباري فريال

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ(ة): .....رئيسا.

الأستاذ(ة): .....مشرفا.

الأستاذ(ة): .....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2025-2026

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2024)

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني ل.م.د

اعداد الطالبتين:

بن عزة فراح

بن عامر جباري فريال

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ(ة): .....رئيسا.

الأستاذ(ة): .....مشرفا.

الأستاذ(ة): .....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2025–2026

شكر

في ختام هذا العمل المتواضع نحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذه المذكرة رغم ما واجهناه من صعوبات وتحديات.

ونتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "زدون جمال" على هذه المذكرة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة وكان له دور كبير في توجيهنا وتصحيح مسارنا العلمي طيلة فترة إعداد هذا البحث فله منا جزيل الشكر والامتنان.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا العلمي ولم يدخروا جهداً في نقل معارفهم وخبراتهم إلينا.

ولا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا العميق إلى عائلتينا الكريمتين اللتين كانتا سندنا الحقيقي ووفرتا لنا كل الدعم المادي والمعنوي وكان لتشجيعهما المستمر أثر كبير في إتمام هذا العمل.

كما نشكر كل الأصدقاء والزملاء الذين رافقونا خلال مسارنا الدراسي وقدموا لنا الدعم والتشجيع في مختلف المراحل.

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يكون نافعاً ومفيداً لكل من يطلع عليه وأن يوفقنا في مسارنا العلمي والمهني مستقبلاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 105]

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا الجهد العلمي رغم ما مررت به من تعب وصعوبات فله الحمد أولاً وآخراً.

إلى **نفسي** التي اجتهدت وصبرت ولم تستسلم رغم التعب والعقبات فلكِ مني كل التقدير.

ثم إلى من قال الله تعالى فيهما: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: 23]

إلى والدي العزيز **"توفيق"** وإلى والدتي الغالية **"سهيلة"** أهدي هذا الإنجاز بكل فخر وامتنان عرفاناً بجميلهما الذي لا يقدر ودعواتهما الصادقة التي كانت سندي الحقيقي في كل خطوة من خطوات هذا الطريق فكل نجاح أصل إليه هو ثمرة تعبكما ودعمكما المستمر.

إلى صديقتي **"فريال"** إلى من كانت دائماً مصدر دعم وكلمة طيبة تزرع الأمل في لحظات الإرهاق وإلى من خففت عني الكثير من ضغط المسار الدراسي بابتسامتها فشكراً لوجودك الجميل في هذه الرحلة.

إلى صديقتي العزيزتين **"شيماء"** و**"نجاة"** اللتين قدّمتا لي الدعم والتشجيع في أصعب اللحظات فلكما مني كل المحبة والشكر.

ثم أرفع أسمى عبارات الشكر والإمتنان إلى الاستاذ المشرف "**زدون جمال**" الذي كان له الدور الكبير في توجيه هذا العمل ومرافقتي طيلة إعداد هذا البحث بنصائحه القيّمة وملاحظاته الدقيقة التي ساعدتني على تحسين هذا العمل وإخراجه في أفضل صورة فله كل الاحترام والتقدير.

وفي الأخير أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به وأن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى وأن يكتب لنا النجاح والتوفيق في مسيرتنا العلمية والعملية **لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: 88]**

بن عزة فراح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس :10]

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات الحمد لله ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله الحمد لله الذي بلغني هذا العلم وأعانني على إكماله الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً.

أهدي ثمرة تخرجي بكل حب إلى **نفسي** الطموحة التي تحملت كل العثرات رغم الصعوبات وآمنت بالوصول مهما طال الطريق.

إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه ذاك الرجل العظيم الذي ساندني وشجعني للوصول إلى طموحاتي الذي بذل كل ما بوسعه ولم يبخل سندي ومأمني وأغلى ما أملك أبي الغالي "**سعيد**".

إلى التي تعجز كل الكلمات عن وصفها التي كانت النور في عتمتي ومن كان دعاؤها سر نجاحي من رافقتني في كل أوقاتي وكانت لي القدوة والحضن الدافئ أمي الحبيبة "**زبيدة**".

إلى روافد الوفاء والمحبة المؤنسات الغاليات أخواتي العزيزات: **خيرة، وفاء، سارة و إلى أخي الغالي مُحَمَّد**.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل "**زدون جمال**" الذي أشرف على هذا العمل فكان نِعم الموجه ونِعم المعلم أشكر له سعة صدره وتوجيهاته القيمة التي أنارت دروب البحث ودعمه المستمر لي طيلة فترة إعداد هذه المذكرة فجزاه الله عني خير الجزاء.

إلى من قاسمتني عناء البحث وسهر الليالي ولحظات القلق والنجاح رفيقة دربي وصديقتي الغالية "**فرح**" شكراً لأنكِ كنتِ خير سند وشكراً لكل لحظة تعاون ومثابرة تشاركناها حتى وصلنا إلى هذه النهاية السعيدة.

إلى كل القلوب الطيبة التي ساندتني بكلمة أو دعت لي بظهر الغيب وإلى كل من آمن بي وكان لي عوناً ولو بابتسامة تشجيع لكم مني أسمى عبارات الشكر والتقدير ممتنة جداً لوجودكم في رحلتي.

بن عامر جباري فريال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر .....

الإهداء .....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

قائمة الملاحق .....

قائمة المختصرات .....

ملخص.....

المقدمة..... ب

الفصل الأول: المقاربة النظرية لأسعار النفط والنمو الاقتصادي.....2

I.ماهية أسعار النفط.....3

I.1مفاهيم عامة حول النفط و مراحل تطور السوق العالمي 3

I.1.1مفاهيم عامة حول النفط.....3

I .2.1مراحل تطور سوقه العالمي 4

I.2 .محددات أسعار النفط عالميا و أهميته الاقتصادية 5

I.2.1 محددات أسعار النفط عالميا.....5

I.2.2.اهميته الاقتصادية 6

I.3 أثر سعر النفط على السياسات الاقتصادية.....7

I.3.1 أثر سعر النفط على السياسة المالية 7

2.3.I أثر سعر النفط على السياسة النقدية.....7

II. ماهية النمو الاقتصادي.....8

1.II مفاهيم حول النمو الاقتصادي و مقاييسه 8

1.1.II مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي :.....8

2.1.II مقاييس النمو الاقتصادي 9

2.II محددات النمو الاقتصادي و مراحل تطوره 10

1.2.IIمحددات النمو الاقتصادي.....10

2.2.IIمراحل تطور النمو الاقتصادي.....11

3.IIنظريات النمو الاقتصادي.....11

III.العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي 13

1.III الأثار المباشرة لتغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي 13

2.III الأثار الغير مباشرة لتغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي.....15

3.III. قنوات إنتقال أثر أسعار النفط على الاقتصاد الكلي 16

IV.الدراسات السابقة.....18

3.IV تحليل نقدي للدراسات السابقة واوجه الاتفاق والاختلاف.....26

خلاصة الفصل الأول 29

الفصل الثاني: دراسة وصفية قياسية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).....31

I.دراسة وصفية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)....32

1.I. دراسة وصفية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).....32

2.I. دراسة وصفية لأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).....34

I.3.العلاقة النظرية بين سعر النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)..... 37

II.دراسة قياسية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)... 38

II.1.العلاقة في المدى الطويل 38

II.1.1.البيانات المستخدمة في تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الإقتصادي..... 38

II.1.2.الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الإقتصادي 38

II.1.3.إستقرارية السلاسل الزمنية..... 39

خلاصة الفصل الثاني..... 47

الخاتمة 49

قائمة المراجع .....

قائمة الملاحق .....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الفصل الأول: المقاربة النظرية لأسعار النفط والنمو الاقتصادي

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	مراحل تطور سوق النفط العالمي	4
الجدول 2	آراء الفكر الكلاسيكي في تفسير الآلية الاقتصادية والنمو	12
الجدول 3	مصفوفة الدراسات السابقة	25

الفصل الثاني: الدراسة الوصفية القياسية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	الإحصائيات الوصفية لمتغير النمو الاقتصاديPIB	33
الجدول 2	الإحصائيات الوصفية لمتغير أسعار النفطOIL	36
الجدول 3	دراسة الاستقرارية باستعمال اختبارADF	39
الجدول 4	دراسة الاستقرارية باستعمال اختبارPP	40
الجدول 5	نتائج تقدير نموذج المدى الطويل	41
الجدول 6	نتائج استقرارية البواقي عند المستوى	42
الجدول 7	نتائج التقدير في المدى القصيرECM	43
الجدول 8	نتائج اختبار جرانجر للسببية عند فترة الإبطاء 11	44
الجدول 9	نتائج اختبار الارتباط الذاتيLM Test	45
الجدول 10	نتائج اختبار عدم تجانس التباينARCH	46

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	تطور معدلات النمو الاقتصاديPIB	32
الشكل 2	تطور أسعار النفط في الجزائر(1990-2024)	35

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	دراسة استقرارية لمتغير النمو الاقتصادي عند المستوى والفرق الأول لاختباري ADF وPP	83
الملحق 2	دراسة استقرارية لمتغير سعر النفط عند المستوى والفرق الأول باستعمال اختباري ADF وPP	83
الملحق 3	نتائج تقدير نموذج المدى الطويل	84
الملحق 4	نتائج استقرارية البواقي عند المستوى باستخدام اختبارKPSS	84
الملحق 5	نتائج التقدير في المدى القصير	85
الملحق 6	اختبار السببية لجرانجر	85
الملحق 7	نتائج اختبار الارتباط الذاتيBG	85
الملحق 8	نتائج اختبار ثبات التباينARCH	86

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	المختصر باللغة العربية	المختصر باللغة الإنجليزية
PIB	الناتج المحلي الإجمالي	**Gross domestic product**
OIL	سعر النفط	**Oil price**
ADF	إختبار ديكي فولر الموسع	**Augmented dickey-fuller test**
PP	إختبار فيليبس–بيرون	**Philips-perron test**
KPSS	إختبار كوياكوفسكي	**Kwiatkowski-philips-schmidt-shin test**
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية	**Ordinary least squares**
ECM	نموذج تصحيح الخطأ	**Error correction model**
DW	إختبار ديربن– واتسون	**Durbin-watson statistic**
ARCH	نموذج اختبار ثبات التباين	**Autoregressive conditional heteroskedasticity**
I(0)	متكاملة من الدرجة الصفر (مستقرة عند المستوى)	**Integrade of order zero**
I(1)	متكاملة من الدرجة الأولى (مستقرة عند الفروق الأولى)	**Integrade of order one**
R^2	معامل التحديد	**Coefficient of determination**
F_{Cal}	قيمة فيشر المحسوبة	**Calculated F-statistic**
P_value	القيمة الإحتمالية	**Probability value**
e_t	حد الخطأ العشوائي	**Error term**

ملخص

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2024) وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل–جرانجر (Engle-Granger) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وقد تم اعتماد نموذج قياسي تضمن متغيرين أساسيين المتغير المستقل هو سعر النفط و المتغير التابع هو النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي وقد بينت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما أظهرت نتائج التقدير القياسي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين حيث تبين أن ارتفاع أسعار النفط لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام نتيجة استمرار التبعية لقطاع المحروقات وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن أثر تغير أسعار النفط يظهر بصورة أوضح في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، إضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط نحو النمو الاقتصادي وفق اختبار جرانجر للسببية.

حيث توصي دراستنا بمجموعة من التوصيات من أهمها: تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، تحويل العائدات النفطية إلى رأسمال بشري دائم، ربط الإنفاق العمومي بمؤشرات الإنتاجية وليس بمستوى اسعار النفط.

- الكلمات المفتاحية: سعر النفط، النمو الإقتصادي، Engle-Granger ، ECM

Abstract :

This study aimed to examine the impact of oil price changes on economic growth in Algeria during the period (1990–2024), using the Engle–Granger cointegration methodology and the Error Correction Model (ECM). An econometric model including two main variables was adopted, where oil price represents the independent variable, while economic growth represented by Gross Domestic Product (GDP) constitutes the dependent variable.

The study revealed the existence of a long-run equilibrium relationship between oil prices and economic growth in Algeria. The econometric estimation results also showed a statistically significant inverse relationship between the two variables, indicating that rising oil prices do not necessarily lead to sustainable economic growth due to the continued dependence on the hydrocarbon sector and the weak contribution of other productive sectors. In addition, the results of the Error Correction Model demonstrated that the impact of oil price changes appears more clearly in the long run than in the short run, along with the existence of a one-way causal relationship running from oil prices to economic growth according to the Granger causality test.

Based on these findings, the study recommends several measures, the most important of which are: diversifying the economy outside the hydrocarbon sector, transforming oil revenues into sustainable human capital, and linking public spending to productivity indicators rather than to oil price levels.

- Keywords : oil price, economic growth, Engle_Granger, ECM

Résumé :

Cette étude vise à analyser l'effet de la variation du prix du pétrole sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990–2024), en utilisant la méthodologie de cointégration d'Engle–Granger ainsi que le Modèle à Correction d'Erreur (ECM). Un modèle économétrique composé de deux variables principales a été adopté, où le prix du pétrole représente la variable indépendante, tandis que la croissance économique mesurée par le Produit Intérieur Brut (PIB) représente la variable dépendante.

Les résultats de l'étude ont montré l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre le prix du pétrole et la croissance économique en Algérie. Les estimations économétriques ont également révélé une relation inverse statistiquement significative entre les deux variables, montrant que la hausse des prix du pétrole ne conduit pas nécessairement à une croissance économique durable, en raison de la dépendance continue au secteur des hydrocarbures et de la faible contribution des autres secteurs productifs. Les résultats du modèle à correction d'erreur ont aussi démontré que l'effet des variations des prix du IIIIIIIVpétrole apparaît plus clairement à long terme qu'à court terme, avec l'existence d'une relation de causalité unidirectionnelle allant du prix du pétrole vers la croissance économique selon le test de causalité de Granger.

À la lumière de ces résultats, notre étude recommande plusieurs mesures, notamment : la diversification de l'économie hors hydrocarbures, la transformation des revenus pétroliers en capital humain durable, ainsi que le rattachement des dépenses publiques aux indicateurs de productivité plutôt qu'au niveau des prix du pétrole.

- Mots-clés : prix, croissance Economique, Engel_Granger ,ECM.

المقدمة

المقدمة

يُعد النمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم استقطاباً للاهتمام في الفكر الاقتصادي والسياسي على حد سواء، فهو يمثل الهدف الاساسي التي تربط الدول نجاحها بتحقيق معدلات إيجابية ومستقرة منه ، فالنمو الاقتصادي في جوهره ليس مجرد تراكم في الأرقام الإحصائية للناتج المحلي الإجمالي بل هو عملية تحول هيكلية شاملة تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للمجتمعات وتحسين نوعية حياة الأفراد بشكل مستدام، ومع تعقد التشابكات الاقتصادية الدولية أصبحت مسارات النمو لا تتحدد فقط بالموارد الداخلية بل بمدى تأثرها بالمحيط الخارجي والقوى المحركة للاقتصاد العالمي وعلى رأسها قطاع الطاقة.

وفي هذا السياق، يبرز النفط كعنصر استراتيجي فريد فهو لم يعد مجرد سلعة تجارية تخضع لقوانين العرض والطلب التقليدية بل أصبح أداة سيادية ومحركاً أساسياً لا يمكن للاقتصاد العالمي الحديث أن يعمل بدونه، وبالنسبة للدول التي تمتلك ثروات نفطية هائلة يُفترض أن يشكل هذا المورد الرافعة الأساسية لتحقيق قفزات تنموية كبرى من خلال تحويل العوائد المالية إلى أصول إنتاجية ورأس مال بشري إلا أن التجربة التاريخية للعديد من الدول المصدرة للنفط أثبتت وجود مفارقة اقتصادية معقدة، فبدلاً من أن يكون النفط نعمة دائمة قد يتحول إلى قيد يعيق النمو الاقتصادي في ظل ما يُعرف بـ **'التبعية الريعية'**، حيث يصبح الاقتصاد رهينة لتقلبات أسعار لا يملك السيطرة عليها.

وتعتبر الجزائر نموذجاً جلياً لهذا الارتباط العضوي بين عوائد الطاقة ومؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، فمنذ عقود شكل قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الوطني والمصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة وتغطية الواردات، وقد مر الاقتصاد الجزائري عبر تاريخه الحديث وتحديداً خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024 بمحطات مفصلية كشفت مدى حساسية النمو الاقتصادي للصدمات النفطية، فمن مرحلة الإصلاحات الهيكلية في التسعينيات إلى البحبوحة المالية التي شهدت انطلاق مشاريع كبرى وصولاً إلى الأزمات السعرية المتعاقبة وأزمة الجائحة كانت تقلبات أسعار النفط هي المنسق الفعلي لإيقاع النمو.

إن إشكالية هذه الدراسة تنبع من الحاجة الملحة لتحليل هذه العلاقة تحليلاً كمياً دقيقاً يتجاوز الوصف السطحي، للوقوف على مدى كفاءة استخدام الريع النفطي في تحقيق نمو حقيقي خارج قطاع المحروقات، ففي ظل التوجهات الراهنة للدولة الجزائرية نحو بناء اقتصاد بديل ومستدام يصبح من الضروري فهم سلوك المتغيرات الاقتصادية خلال الـ 35 عاماً الماضية وقياس أثر الصدمات السعرية في الأجلين القصير والطويل، وذلك

باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة التي تضمن دقة النتائج وموثوقيتها وهو ما نسعى لمعالجته من خلال تطبيق منهجية 'إنجل-جرانجر' للتكامل المشترك.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)؟

2. الأسئلة الفرعية:

- ما لمقصود بالنفط وماهي العوامل التي تتحكم في تقلبات اسواقه العالمية؟
- ما لمقصود بالنمو الاقتصادي وماهي أهم مؤشراته ومحدداته في الاقتصاد الكلي؟
- ماهي أهم القنوات التي تنتقل عبرها تقلبات سعر النفط إلى الاقتصاد الكلي؟

3. فرضيات الدراسة:

- يساهم إرتفاع أسعار النفط بشكل كبير جدا في رفع معدل النمو الإقتصادي في الجزائر.
- يؤثر إرتفاع أسعار النفط بشكل إيجابي في المدى القصير .
- وجود علاقة تبادلية بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر.

4. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لكونها تتناول موضوعًا يرتبط بمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل التذبذبات الاقتصادية والصدمات النفطية الخارجية التي أثرت على مسار التنمية الاقتصادية، كما تبرز أهميتها من خلال تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ومحاولة إبراز مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في تقليص التبعية الريعية للمحروقات وتنويع الهيكل الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024.

5. أهداف الدراسة:

- تشخيص واقع قطاع النفط ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحليل مدى مساهمة السياسات الاقتصادية في تنويع الهيكل الاقتصادي .
- دراسة تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990–2024 .
- تسليط الضوء على الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري .
- محاولة تكوين نموذج قياسي لأثر سعر النفط على النمو الاقتصادي.

6. المنهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض وتوصيف مختلف المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة وتحليل العلاقات فيما بينها، كما تم تدعيم الجانب التطبيقي باستعمال الأدوات القياسية والإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 1990–2024، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews13 لإجراء الاختبارات القياسية اللازمة.

7. أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع ويمكن تقسيمها إلى:

- **أسباب ذاتية:**

➢ الرغبة في الإطلاع على هذا النوع من المواضيع المتعلقة بالنمو الاقتصادي و سعر النفط لكونها ذات صدى كبير في الآونة الاخيرة .

➢ محاولة تطبيق بعض النماذج القياسية التي قمنا بدراستها في المسار الدراسي.

- **أسباب الموضوعية :**

➢ ارتباط موضوع البحث في مجال التخصص.

➢ يعد النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس الوضع الإقتصادي في الجزائر، و تسعى الجزائر إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال فهم العوامل المؤثرة فيه و يعد سعر النفط من أبرز هذه العوامل.

8. حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على تحليل أثر متغير "سعر النفط" كمحرك أساسي على متغير "النمو الاقتصادي" (ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي)، دون الخوض بالتفصيل في المتغيرات الكلية الأخرى إلا ما اقتضته الضرورة التحليلية.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة الاقتصاد الجزائري .
- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الفترة الزمنية ما بين (1990-2024).

9. هيكل الدراسة:

تناولت الدراسة في جانبها النظري المقاربة النظرية لأسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للمتغيرات والنظريات الاقتصادية المفسرة للنمو، قنوات انتقال أثر الصدمات النفطية، بالإضافة إلى استعراض أهم الدراسات التي تناولت الموضوع بالتحليل كما تم في الجانب التطبيقي إجراء دراسة

قياسية لأثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2024) و ذلك بالإعتماد على توصيف البيانات والمتغيرات، إجراء اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك (إنجل-جرانجر) وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وصولاً إلى عرض النتائج وتفسيرها اقتصادياً وتقديم التوصيات.

الفصل الأول:

المقاربة النظرية لأسعار النفط والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تُعد العلاقة بين الطاقة والتنمية الاقتصادية واحدة من أعقد القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي المعاصر حيث يبرز النمو الاقتصادي كهدف استراتيجي تسعى كافة الدول لتحقيقه واستدامته، بينما تمثل أسعار النفط المحرك الأساسي والديناميكي الذي يوجه مسارات هذا النمو، فبالرغم من سعي الدول لتنويع اقتصاداتها لايزال النفط يمثل العصب الحيوي للإنتاج العالمي وتؤثر تقلبات أسعاره بشكل مباشر على استقرار الموازنات العامة ومستويات الاستثمار والقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، ويهدف هذا الفصل إلى صياغة إطار نظري متكامل يجمع بين أدبيات النمو الاقتصادي من جهة وديناميكية سوق النفط من جهة أخرى مع تبيان قنوات التأثير المتبادلة بينهما وذلك من خلال تحليل المفاهيم الأساسية والنظريات المفسرة والآليات التي تحول الصدمات النفطية إلى تغيرات ملموسة في معدلات النمو، وللإحاطة بكافة جوانب هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول**: ماهية أسعار النفط.
- **المبحث الثاني**: ماهية النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثالث**: العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.
- **المبحث الرابع**: الدراسات السابقة.

I. ماهية أسعار النفط

تُعد أسعار النفط من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير في التحليل الاقتصادي لما لها من تأثير مباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الإطار العام المرتبط بأسعار النفط من خلال التطرق إلى تطور سوقه العالمي والعوامل المتحكمة في تحديد أسعاره إضافة إلى انعكاساتها على السياسات الاقتصادية.

1.I مفاهيم عامة حول النفط و مراحل تطور سوقه العالمي

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية التي تلعب دورا محوريا في الإقتصاد العالمي وأساس التنمية الإقتصادية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أصل النفط ومراحل تطور سوقه.

1.1.I مفاهيم عامة حول النفط

توجد عدة مفاهيم للنفط نذكر منها مايلي:

- النفط كلمة فارسية الأصل (نفاتا) تعني القابلية للسريان، أما البترول (PETROLEUM) فهي لاتينية الأصل تتألف من مقطعين هما PETR وتعني الصخر وOLEUM التي تعني الزيت، وبذلك تعني في مجملها (البترول) زيت الصخر وهو سائل دهني تختلف ألوانه بين الأسود والبني والأصفر يتكون كيميائيا من عنصري الهيدروجين والكربون (العزيز، 2022، صفحة 37).
- الزيت الخام هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية (حراش دالية، 2017، صفحة 06) .
- خليط معقد من الهيدروكربونات يوجد في باطن الأرض في صورة سائلة او غازية او صلبة، ويعتقد أنه تشكل من بقايا الحيوانات والنباتات في طبقات رسوبية عميقة(العربية).
- النفط او البترول عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا للقشرة الارضية ويتكون من هيدروكربونات خاصة من الالكانات الثمينة كيميائيا ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بحسب مكان استخراجه يطلق عليه الذهب الأسود فهو مصدر من مصادر الطاقة الاولية الهامة في العالم وتكمن قيمته في امكانية نقله ومقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه ويمثل المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية (بوعجانة، 2021، صفحة 170).

مما سبق ذكره نستنتج أن النفط موردًا طبيعيًا غير متجدد ذا أهمية إستراتيجية يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة وأحد أهم محددات النشاط الاقتصادي، كما يمثل مورداً رئيسياً للإيرادات العامة في الدول المنتجة، ويساهم بشكل فعال في تمويل الميزانيات، تعزيز الصادرات، ودعم النمو الاقتصادي، إلى جانب تأثيره المباشر في مختلف القطاعات الإنتاجية.

I .2.1 مراحل تطور سوقه العالمي

يُعد سوق النفط العالمي من أكثر الأسواق تأثراً بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية، حيث عرف تحولات متتالية انعكست بشكل واضح على مستويات العرض والطلب والأسعار، الأمر الذي ساهم في إعادة تشكيل توازناته عبر الزمن، وهو ما أدى إلى تقسيم تطوره إلى مراحل تاريخية متميزة تعكس طبيعة هذه التغيرات، ويوضح الجدول التالي هذه المراحل وأهم الخصائص التي ميزت كل فترة: (الحميد ل.، 2011، الصفحات 54-55)

الجدول 1: مراحل تطور سوق النفط العالمي

المرحلة	الفترة	أهم الخصائص
التوسع السريع	1950-1973	نمو اقتصادي عالمي قوي، تحول النفط إلى مصدر طاقة أساسي، ارتفاع الطلب خاصة في الدول الصناعية
فترة الاضطرابات	السبعينات	عدم استقرار الإمدادت، ارتفاع كبير في الأسعار، ركود اقتصادي، انتقال السيطرة إلى الدول المنتجة
تراجع الطلب	أواخر 1970 – منتصف 1980	انخفاض الطلب، ظهور منتجين جدد، تراجع دور أوبك، تعطّل جزء كبير من الإنتاج
الاستقرار النسبي	1986-2000	استقرار الأسعار، بداية بانهيار حاد ثم تحسن تدريجي، تراجع فائض الإنتاج
نمو الطلب الآسيوي	2000-2005	زيادة الطلب خاصة من الصين، ظهور اختناقات في الإمدادات
الذروة والانهيار	2005-2008	ارتفاع قياسي للأسعار (140$)، ثم انهيار بسبب الأزمة المالية، تدخل أوبك بخفض الإنتاج

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على مصدر: (الحميد ل.، 2011، الصفحات 54-55)

I.2 .محددات أسعار النفط عالميا و أهميته الاقتصادية

تُعد أسعار النفط محوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، حيث تتحدد قيمتها بناءً على تداخل العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية، والتكنولوجية بعيداً عن العشوائية، وتكمن أهميتها في تأثيرها المباشر على معدلات النمو والتضخم والتوازنات المالية للدول، مما يجعل دراسة محدداتها ضرورة أساسية لفهم تقلبات الأسواق الدولية.

I.2.1 محددات أسعار النفط عالميا

تتحدد أسعار النفط عالمياً وفق مجموعة من العوامل أبرزها العرض والطلب العالمي، وقد أشارت الباحثة نعيمة بوخالفي إلى أن دراسة محددات أسعار النفط أصبحت ضرورية لفهم تقلبات السوق النفطية وتقييم آثارها على الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي: (بوخالفي، 2024، صفحة 10)

1. الطلب العالمي للنفط: يتأثر الطلب العالمي للنفط بمجموعة من العوامل منها:

- **معدل النمو الاقتصادي**: توجد علاقة طردية بين النمو والطلب، فالتوسع الصناعي في الدول الكبرى والناشئة يزيد من استهلاك الطاقة مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.
- **عوامل اجتماعية**: يؤدي تزايد عدد السكان عالمياً إلى رفع الاحتياجات الأساسية من الطاقة، مما يعزز مستويات الطلب طويل الأجل.
- **مصادر الطاقة البديلة**: تعمل كمنافس للنفط، حيث يؤدي توفر بدائل أرخص (كالغاز أو الطاقة الشمسية) إلى تقليص الحصة السوقية للنفط والضغط على أسعاره للانخفاض.
- **سياسات الاستهلاك النفطي للدول غير المنتجة**: تعتمد هذه الدول سياسات تهدف لتقليل التبعية للنفط المستورد، عبر رفع كفاءة الطاقة وفرض ضرائب استهلاكية مما يساهم في كبح نمو الطلب العالمي.
- **المرونة الداخلية للطلب على النفط**: هي مقدار استجابة الكمية المطلوبة من النفط للتغيرات الحاصلة في الدخل.

2. العرض العالمي للنفط:

يُقصد بالعرض العالمي للنفط الكميات المعروضة في السوق العالمي بسعر ووقت محددين، ويتأثر بعدة عوامل أهمها:

- **العوامل الجيوسياسية**: تعد المحرك الأقوى للأسعار، حيث تؤدي الحروب والصراعات في مناطق الإنتاج إلى صدمات في الإمدادات، مما يسبب ارتفاعاً حاداً في الأسعار نتيجة الخوف من نقص المعروض.

- **العوامل المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية (الأعاصير وتقلبات الطقس) على عمليات الإنتاج والنقل، حيث قد تضطر الشركات إلى توقيف الإنتاج أو تأخير الشحنات، وهو ما يؤدي إلى نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار.
- **سياسات الدول المستهلكة (IEA):** تعمل وكالة الطاقة الدولية على فرض إجراءات لضمان الأمن الطاقوي، مثل الاحتفاظ بمخزونات استراتيجية والتنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة أي نقص في الإمدادات، بهدف الحد من تقلبات الأسعار ومنع إرتفاعها الحاد.
- **مستويات أسعار النفط (مرونة الطلب):** تمثل العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، ونظراً لضعف مرونة الطلب على النفط في المدى القصير، فإن الارتفاع في الأسعار لا يؤدي إلى انخفاض كبير في الاستهلاك، مما يمنح الدول المنتجة قوة أكبر في التأثير على توازن السوق.

I .2.2.اهميته الاقتصادية

تتجلى مكانة النفط في الإقتصاد العالمي من خلال الأدوار التالية:

- **مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:** يُعد النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم، حيث يمثل عنصراً أساسياً في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويعتمد عليه بشكل كبير في تشغيل مختلف الأنشطة الحديثة.
- **النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري:** يلعب النفط دوراً محورياً في تنشيط التبادل التجاري على المستوى الدولي والمحلي سواء في شكله الخام أو كمشتقات نفطية، حيث يشكل نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية. (مخلفي، 2014، صفحة 43)
- **النفط كمصدر لتمويل الاقتصاد (الجانب المالي):** يُعتبر النفط مصدراً مهماً للإيرادات خاصة في الدول المنتجة، إذ يساهم في تمويل الميزانيات العامة ودعم التراكم الرأسمالي، كما تزداد قيمته عند تحويله إلى منتجات بتروكيماوية.
- **كمادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:** يمثل النفط قاعدة أساسية للعديد من الصناعات الحديثة خاصة الصناعات البتروكيماوية، التي تدخل في إنتاج مواد متعددة مثل البلاستيك، الأدوية، الأسمدة وغيرها، مما يجعله عنصراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية. (رزقية، 2016)

I.3 أثر سعر النفط على السياسات الاقتصادية

يُعد النفط مورداً استراتيجياً يؤثر بشكل مباشر في السياسات الاقتصادية خاصة في الدول الريعية، حيث تنعكس تقلبات أسعاره على إيرادات الدولة، مما يدفعها إلى تعديل سياساتها المالية والنقدية، كما يوجه خيارات التنمية بين التنويع الاقتصادي أو الاعتماد على قطاع النفط.

I.3.1 أثر سعر النفط على السياسة المالية

تُعد أسعار النفط المحدد الجوهري للسياسة المالية في الدول الريعية كالجزائر، نظراً للإرتباط الوثيق بين الموازنة العامة و العائدات النفطية (بوعلام، 2024، صفحة 111) ،فارتفاع الأسعار ينعش الجبائية البترولية مما يمنح السلطات العمومية هامشا لتوسيع الإنفاق العام وتمويل البرامج الاستثمارية والاجتماعية وبالتالي دعم النمو الاقتصادي، أما تراجعها فيؤدي إلى انخفاض الإيرادات وظهور عجز في الميزانية، مما يدفع الدولة إلى تبني سياسات مالية انكماشية كخفض النفقات أو اللجوء إلى الضرائب والاقتراض ،كما تتسم السياسة المالية بالطابع الدوري حيث تتوسع في فترات ارتفاع الأسعار وتنكمش في فترات الانخفاض، وهو ما يعكس ضعف قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية نتيجة الاعتماد الكبير على المحروقات، ويؤدي هذا الارتباط إلى صعوبة تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، مما يستدعي تبني سياسات أكثر مرونة تقوم على تنويع الإيرادات وتعزيز الجباية، إضافة إلى إنشاء صناديق تثبيت الإيرادات للتخفيف من تقلبات الأسعار. (خليفة، صفحة 369)

I.3.2 أثر سعر النفط على السياسة النقدية

تتأثر السياسة النقدية في الجزائر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، نظراً لاعتماد الاقتصاد على عائدات المحروقات كمصدر للعملة الصعبة (مختاري، 2022، صفحة 157) ،فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تدفق العملات الأجنبية وتحسن احتياطات الصرف، مما يسمح بتبني سياسة نقدية توسعية عبر زيادة عرض النقود وتحفيز الائتمان، في المقابل يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع الاحتياطات و تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات، و هو ما يفرض اتباع سياسة نقدية متشددة للحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة (ايمان، 2024، صفحة 32)، كما يظهر تأثير النفط بشكل غير مباشر من خلال قنوات متعددة مثل سعر الصرف، السيولة والتضخم، حيث تؤدي الصدمات السلبية إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم نتيجة زيادة تكاليف الاستيراد، مما يضع البنك المركزي أمام تحدي التوفيق بين النمو والاستقرار (مختاري، 2022، صفحة 157)وتؤكد الدراسات التطبيقية أن هذه التقلبات تنعكس في تذبذب المؤشرات النقدية ،خاصة سعر الصرف ومستويات السيولة واحتياطيات النقد

الأجنبي، وهو ما يعكس هشاشة النظام النقدي في ظل الاعتماد على النفط، ويبرز ضرورة تبني سياسة نقدية مرنة وتعزيز استقلالية البنك المركزي لمواجهة الصدمات الخارجية (ايمان، 2024، صفحة 32).

II.ماهية النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات تقدم الدول ورفاهية شعوبها، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج وتحسين استغلال الموارد على المدى الطويل، كما يُستخدم كأداة لتحليل ديناميكيات التنمية وتقييم أثر السياسات الاقتصادية على مستويات المعيشة والاستثمار، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم محدداته وتعزيز استقراره وتحقيق التنمية الشاملة.

II.1 مفاهيم حول النمو الاقتصادي و مقاييسه

النمو الاقتصادي مؤشر أساسي يقاس به تطور اقتصاد الدول ومستوى رفاهيتها، حيث سيتم في هذا المطلب تناول مفاهيمه ومقاييسه.

II.1.1 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي :

يوجد عدة مفاهيم حول النمو الاقتصادي أبرزها مايلي (مفتاح، 2022، صفحة 72):

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه "التغير المئوي السنوي لGDP الحقيقي أو نصيب الفرد منGDP الحقيقي".
- عرف الاقتصاد الفرنسي فرانسوبير (Francois Perroux) النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية".
- وعرفه سيمون كوزنت (Simon Kuznets) بأنه "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها".
- كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد."

استنادا إلى مختلف التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

❖ يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني زيادة في دخل الفرد الحقيقي.

❖ أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم.

❖ يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.

II.1.2 مقاييس النمو الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي من أهم مجالات الدراسة الاقتصادية، حيث يساعد على تقييم قدرة الدولة على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة، وقد وضع "Simon Kuznets" أسس قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتحليل الأداء الاقتصادي سواء من حيث حجم الإنتاج أو توزيع الدخل بين الأفراد.

1. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(Nominal GDP): يقيس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة بأسعار جارية دون احتساب التضخم، ويُستخدم لتقدير حجم النشاط الاقتصادي ويتم حسابه كما يلي (اميرة، 2023، صفحة 45):

$$\text{PIB nominal}=\sum(Qi \times Pi)$$

- Q :كمية السلعة iالمنتجة.
- P:سعر السلعة iالحالي.

2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP): يُمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قيمة الإنتاج بعد تعديلها وفقاً للتضخم، مما يعكس التغير الحقيقي في الإنتاج ويسمح بالمقارنة بين الفترات الزمنية بدقة ويتم حسابه كما يلي :

$$\text{PIB réel}=\frac{PIB\ nominal}{Indice\ des\ prix} \times 100$$

- PIB(nominal) : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- Indices des prix: مؤشر الأسعار.

3. نصيب الفرد من الناتج القومي(GDP per capita) : يُقاس نصيب الفرد من الناتج القومي بقسمة الناتج الإجمالي على عدد السكان، ويُستخدم لتقدير مستوى المعيشة وإجراء المقارنات بين الدول والفترات الزمنية ويتم حسابه كما يلي: (بايزيد، 2022، صفحة 26)

$$\text{PIB par habitant}=\frac{PIB\ total}{population}$$

- PIB total :الناتج القومي الإجمالي.
- Population: عدد السكان.

4. **تحليل توزيع الدخل والتفاوت الاقتصادي (Income Distribution Analysis KuznetsCurve)**: يُستخدم تحليل توزيع الدخل لمعرفة مدى العدالة في تقسيم الدخل بين أفراد المجتمع، أي هل يستفيد جميع الأفراد من النمو الاقتصادي بنفس الدرجة أم أن فئة معينة تستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل ويُعد هذا التحليل مهماً لأنه يساعد على تقييم مستوى العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، كما يشير منحنى كوزنتس إلى أن التفاوت في الدخل قد يرتفع في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ثم يبدأ في الانخفاض تدريجياً مع تطور الاقتصاد وتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية. (Commerce, 1934)

II.2 محددات النمو الاقتصادي و مراحل تطوره

تُعد دراسة النمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في علم الاقتصاد نظرًا لأهميتها في فهم تطور أداء الاقتصاد وتحقيق التنمية ومن هذا المنطلق يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على محددات النمو الاقتصادي من خلال تحليل العوامل المؤثرة فيه كما يتناول تطور مفهوم النمو الاقتصادي عبر الزمن من خلال تتبع مختلف التصورات التي قدمها الفكر الاقتصادي، بهدف إبراز كيفية تطور فهم هذا المفهوم وتغيره بتغير الظروف الاقتصادية.

II.2.1 محددات النمو الاقتصادي

يهدف هذا الفرع إلى تحديد أهم العوامل والقوى المحركة للنمو الإقتصادي، وبناء عليه سنستعرض المحددات الأربعة الأساسية التي حددها بول ساموبلسون لأي أمة وهي:

1. **الأرض والموارد الطبيعية**: تُعد من الركائز الأساسية للإنتاج وتشمل الأراضي والثروات الطبيعية ورغم تراجع أهميتها النسبية في الاقتصاد الحديث مقارنة بعوامل أخرى، إلا أنها تظل ضرورية في تحديد الهيكل الإنتاجي وتوفير الطاقة والغذاء.

2. **رأس المال المادي**: يتمثل في وسائل الإنتاج كالمعدات والبنية التحتية، ويساهم تراكمه عبر الإدخار والإستثمار في رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة الإقتصاد مما ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي (بول.أ.ساموبلسون،ويليام.د.نوردهاوس، 2001، صفحة 565).

3. **القوى العاملة (رأس المال البشري)**: لا يقتصر دورها على عدد العمال بل يشمل مهاراتهم ومعارفهم، حيث يؤدي الاستثمار في التعليم والتدريب إلى تعزيز الابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية وضمان استدامة النمو.

4. التقدم التكنولوجي (التغير التقني): يُعد محركاً أساسياً للنمو طويل الأجل، إذ يشمل تطوير التقنيات وأساليب الإنتاج والتنظيم ويساهم في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. (امين، 2021، صفحة 577)

II.2.2 مراحل تطور النمو الاقتصادي

يقدّم روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" نموذجاً يوضح تطور الاقتصاد عبر مراحل متتالية تبدأ من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الاستهلاك الجماعي، حيث تمر الدول بتحولات هيكلية واقتصادية تساهم في تحقيق النمو المستدام ونذكر منها (روستو، 2021، صفحة 12) :

- **المجتمع التقليدي(Traditional Society)** : يعتمد الاقتصاد على الزراعة والحرف البسيطة بتكنولوجيا محدودة، مع ضعف الإنتاجية وغياب مقومات النمو السريع.
- **الشروط المسبقة للانطلاق(Preconditions for Take off)** : تبدأ التحولات الهيكلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتمويل، مما يهيئ لزيادة الإنتاجية.
- **الانطلاق(Take-off)** : تمثل نقطة التحول حيث يرتفع الاستثمار وتنمو القطاعات الصناعية، مما يسمح بتراكم رأس المال وتوسع الإنتاج.
- **مرحلة النضج(Drive to Maturity)** :يتوسع الإنتاج ليشمل قطاعات متعددة مع انتشار التكنولوجيا، مما يحسن مستويات الإنتاج والدخل.
- **عصر الاستهلاك الجماعي العالي(Age of High Mass Consumption)** : يصل الاقتصاد إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، ويتجه نحو الاستهلاك الواسع وتحسين مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية.

II.3 نظريات النمو الاقتصادي

تهدف نظريات النمو إلى تفسير آليات زيادة الناتج القومي، حيث تعددت وجهات النظر بين المدرسة الكلاسيكية والكنزية في التركيز على عوامل الإنتاج والطلب، بينما ركزت النظريات الحديثة وشومبيتر على دور التكنولوجيا والابتكار ورأس المال البشري كمحركات أساسية للتنمية واستدامة النمو.

1. النظرية الكلاسيكية: ركز رواد المدرسة الكلاسيكية على أن النمو الإقتصادي يتحقق من خلال تراكم رأس المال وتقسيم العمل والتفاعل بين النمو السكاني والموارد المتاحة وذلك وفق الرؤى التالية: (الحميد ا.، صفحة 30)

الجدول 2 :أراء الفكر الكلاسيكي في تفسير الالية الاقتصادية و النمو

الرائد	الفكرة المحورية	شرح الآلية الإقتصادية
آدم سميث	تقسيم العمل والحرية	النمو يتحقق عبر "اليد الخفية" وتراكم رأس المال حيث يرفع تقسيم العمل الإنتاجية، وتضمن المنافسة كفاءة تخصيص الموارد.
ديفيد ريكاردو	تناقص الغلة	ندرة الأرض ترفع الإيجارات (الريع) وتخفض الأرباح، مما يوقف الاستثمار ويؤدي لـ "حالة السكون."
توماس مالتوس	الفجوة السكانية	نمو السكان أسرع من إنتاج الموارد يؤدي للفقر وتدهور المعيشة، ما لم يحدث تقدم تقني أو ضبط للنمو السكاني

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على مصدر: (الحميد ا.، صفحة 30)

2. النظرية الكينيزية: ظهرت النظرية الكينزية على يد جون ماينارد كينز كرد فعل على الأزمات الاقتصادية والبطالة التي عرفها الاقتصاد العالمي، خاصة أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وترى هذه النظرية أن النمو الاقتصادي يرتبط أساساً بمستوى الطلب الكلي داخل الاقتصاد، حيث يؤدي ارتفاع الإنفاق والاستهلاك والاستثمار إلى زيادة الإنتاج والتشغيل ،كما تؤكد على ضرورة تدخل الدولة من خلال السياسات المالية كزيادة الإنفاق العام وتحفيز الاستثمار من أجل تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة. (احمد، 2014، صفحة 21)

3. النظرية النيوكلاسيكية: ظهرت النظرية النيوكلاسيكية من خلال أعمال روبرت سولو وتريفور سوان، وتركز على دور عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي وترى هذه النظرية أن التقدم التقني يعتبر العامل الأساسي لاستمرار النمو على المدى الطويل، كما تفترض إمكانية تعويض نقص أحد عناصر الإنتاج بزيادة عنصر آخر وتهدف إلى تفسير كيفية تحقيق التوازن والنمو المستدام في الاقتصاد (مليكة، 2014، صفحة 37).

4. نظرية شومبيتر تحليل شومبيترSchumpeter (1883– 1950) :قدم جوزيف شومبيتر تفسيراً للنمو الاقتصادي يعتمد على الابتكار والتجديد، حيث اعتبر أن النمو لا يحدث بصورة منتظمة بل من خلال تغيرات ناتجة عن إدخال تقنيات وأساليب إنتاج جديدة وأكد شومبيتر على الدور المهم الذي يقوم به المقاول أو المنظم في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال تحمل المخاطر وتقديم الابتكارات، لذلك اعتبر أن الابتكار والتطور التكنولوجي يمثلان المحرك الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية (شاهين، 2021، صفحة 12).

5. النظرية الحديثة: ظهرت النظرية الحديثة للنمو خلال الثمانينيات بهدف تفسير مصادر النمو الاقتصادي الداخلي، خاصة بعد الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية، ومن أبرز روادها بول رومر وروبرت لوكاس وروبرت بارو، وترى هذه النظرية أن المعرفة ورأس المال البشري والبحث العلمي والابتكار تمثل العوامل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما تؤكد على أهمية الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا ودور الدولة في توفير بيئة مناسبة لتشجيع الابتكار ورفع الإنتاجية. (احمد، 2014، صفحة 21)

III.العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي

تتجلى أهمية النفط في قدرته على تعديل مستويات الإنتاج والاستثمار والإنفاق كما تتأثر به قدرة الدول على إدارة مواردها المالية واستقرارها الاقتصادي، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي لفهم كيف يمكن لتقلبات السوق أن تنتقل من قطاع الطاقة إلى الاقتصاد الكلي و كيف تؤثر على الأداء الاقتصادي للدول وقد لخصت دراسة مصباحي فاطمة الزهراء هذه الآثار إلى مباشرة وغير مباشرة.

1.III الأثار المباشرة لتغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي

تُعد أسعار النفط من العوامل الأساسية المؤثرة في الاقتصاد العالمي، حيث يؤدي تغيرها إلى تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي من خلال انعكاسها على الإيرادات، الاستثمار، الإنفاق الحكومي وتكاليف الإنتاج، خاصة في الدول المصدرة والمستوردة، مما يجعل دراستها من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الحديث.

1.1.III على الدول المصدرة :

تشكل تقلبات أسعار النفط عاملاً مؤثراً في اقتصادات الدول المصدرة لاعتمادها عليه كمصدر رئيسي للدخل، حيث ينعكس أي تغير في أسعاره بشكل مباشر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة أو تراجع العائدات النفطية.

1. **تأثير أسعار النفط على الدخل القومي والطلب الكلي:** يؤدي تحسن أسعار النفط في الدول المصدرة إلى زيادة العائدات النفطية وهو ما ينعكس مباشرة على نمو الدخل القومي وتتيح هذه الزيادة في الإيرادات الى توسيع الإنفاق الحكومي وتحفيز الاستثمارات في مختلف القطاعات مما يعزز مستوى الطلب الكلي وينشط الحركة الاقتصادية (الزعكس، 2020، صفحة 6).

2. **انعكاسات تغير الأسعار على الميزانية العامة:** يساهم ارتفاع الأسعار في تحسين الموارد المالية وتمويل المشاريع، في حين يؤدي انخفاضها إلى تراجع الإيرادات وظهور عجز مالي يدفع إلى تقليص الإنفاق أو تأجيل الاستثمارات (مفتاح، 2022، صفحة 68).

3. **الأثر على أرباح الشركات والنشاط الاقتصادي:** يعزز ارتفاع الأسعار أرباح الشركات النفطية واستثماراتها مما يدعم النشاط الاقتصادي، بينما يؤدي انخفاضها إلى تراجع الأرباح وتقليص الاستثمارات مما يؤثر سلباً على النمو (الزعكس، 2020، صفحة 9)

4. **استجابة الناتج المحلي الإجمالي للصدمات النفطية:** ترتبط قيمة الناتج المحلي بالصدمات النفطية، حيث تؤدي الصدمات الإيجابية إلى زيادة الإنفاق والاستثمار وارتفاع الناتج، بينما تؤدي الصدمات السلبية إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار وتباطؤ النمو (مفتاح، 2022، صفحة 80).

III.2.1 على الدول المستوردة :

تعتمد الدول المستوردة على النفط لتلبية احتياجاتها من الطاقة، لذلك فإن تقلب أسعاره يؤثر مباشرة على اقتصادها حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة فاتورة الاستيراد والضغط على الموارد المالية، بينما يساهم انخفاضها في تخفيف الأعباء ودعم النمو الاقتصادي (الصفتي، 2007، صفحة 5).

1. **تدهور شروط التبادل التجاري:** يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تخصيص موارد أكبر للاستيراد، مما يحد من القدرة على استيراد سلع أخرى ويؤثر سلباً على النمو.

2. **ارتفاع فاتورة الواردات النفطية:** تزداد تكاليف استيراد النفط، مما يشكل عبئاً مالياً ويقلل من الموارد الموجهة للقطاعات الإنتاجية.

3. **تدهور الميزان التجاري والحساب الجاري:** ارتفاع الواردات النفطية يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري واستنزاف الاحتياطات الأجنبية، مما يضغط على الاقتصاد.

4. **ارتفاع تكاليف الإنتاج:** يزيد ارتفاع أسعار النفط من تكاليف الإنتاج خاصة في الصناعة والنقل، مما يضعف النشاط الاقتصادي ويبطئ النمو.

2.III الأثار الغير مباشرة لتغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي

تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال عدة قنوات مثل التضخم وسعر الصرف ومستوى التشغيل، حيث تنعكس هذه التغيرات على الأداء الاقتصادي العام مما يجعل دراسة هذه الآثار ضرورية لفهم انتقال تأثيرات سوق النفط إلى الاقتصاد الكلي.

1.2.III. على الدول المصدرة:

تتجاوز تأثيرات تغير أسعار العائدات المباشرة في الدول المصدرة للنفط لتشمل آثاراً غير مباشرة على الاستثمار، قيمة العملة وسوق العمل مما ينعكس بدوره على وتيرة النمو الاقتصادي.

1. **تأثير تقلب أسعار النفط على البطالة:** يؤثر تغير أسعار النفط على سوق العمل عبر الإنفاق العام، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل وتقليص البطالة، بينما يؤدي انخفاضها إلى سياسات تقشفية وتراجع المشاريع مما يرفع معدلات البطالة (طلال، 2017، صفحة 137).

2. **تأثير تقلب أسعار النفط على التضخم:** تؤدي زيادة أسعار النفط إلى ارتفاع السيولة وظهور تضخم ناتج عن الطلب، في حين يساهم انخفاضها في الحد من التضخم لكنه قد يبطئ النمو، كما يمكن أن يحدث تضخم مستورد نتيجة انخفاض قيمة العملة.

3. **تأثير تقلب أسعار النفط على سعر الصرف:** يرتبط النفط بسعر الصرف حيث يؤدي ارتفاع أسعاره إلى تقوية العملة وتحسن الميزان التجاري لكنه قد يسبب "المرض الهولندي"، بينما يؤدي انخفاضه إلى تراجع الاحتياطيات وضغوط على العملة وارتفاع تكاليف الواردات (السريتي، 2025، صفحة 615 616).

2.2.III. على الدول المستوردة:

تؤثر تقلبات أسعار النفط على اقتصادات الدول المستوردة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على متغيرات اقتصادية كلية مثل التضخم، البطالة وسعر الصرف، مما ينعكس على الأداء العام والنمو الاقتصادي.

1. **تأثير تقلب أسعار النفط على التضخم:** يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، مما يرفع الأسعار ويضعف القدرة الشرائية ويؤثر سلباً على النمو، بينما يساهم انخفاضها في تقليل التضخم وتحفيز النشاط الاقتصادي (الصدقي، 2023، صفحة 800).

2. **تأثير تقلب أسعار على البطالة:** ارتفاع أسعار النفط يزيد تكاليف الإنتاج ويقلص أرباح الشركات، مما يدفعها إلى تقليص الاستثمار والعمالة، وبالتالي ارتفاع البطالة وتراجع النشاط الاقتصادي.

3. **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، مما يضعف قيمة العملة المحلية ويسبب تضخماً مستورداً ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي (Gershon E, 2019).

III.3. قنوات إنتقال أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الكلي

تؤثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي عبر عدة قنوات غير مباشرة تشمل جانب العرض والطلب، إضافة إلى قنوات نقدية ومالية تختلف حسب طبيعة الاقتصاد (مصدّر أو مستورد) (السريتي، 2025، صفحة 615 616).

- **قناة العرض(Supply-Side Channel)** : تؤثر أسعار النفط على جانب الإنتاج في الاقتصاد، لأن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة تكاليف الطاقة والنقل بالنسبة للمؤسسات، مما يرفع تكلفة الإنتاج بشكل عام وهذا قد يدفع الشركات إلى تقليل إنتاجها أو تأجيل استثماراتها، فينعكس ذلك سلباً على النمو الاقتصادي كما أن ارتفاع تكاليف الطاقة قد يقلل من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، وبالتالي تنخفض إنتاجية الاقتصاد.
- **قناة الطلب(Demand-Side Channel)** :تؤثر أسعار النفط أيضاً على الطلب الكلي حيث يؤدي ارتفاعها إلى زيادة نفقات الوقود والنقل، مما يقلل من الدخل المتاح للأفراد ويخفض إنفاقهم على السلع والخدمات الأخرى وهذا يضعف الاستهلاك والنمو الاقتصادي كما أن تقلب أسعار النفط يخلق حالة من عدم اليقين لدى الشركات، مما يجعلها تتردد في القيام بالاستثمارات إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط يزيد من فاتورة الاستيراد في الدول المستوردة للنفط، مما يضعف الميزان التجاري ويؤثر سلباً على النمو بينما تستفيد الدول المصدرة للنفط من زيادة الإيرادات النفطية.
- **قناة السياسة النقدية(Monetary Policy Channel)** : يساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة معدلات التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل و لمواجهة هذا التضخم قد تلجأ البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة أو تطبيق سياسات نقدية انكماشية، وهو ما يؤدي إلى تقليل الاستثمار والاستهلاك وبالتالي التأثير سلباً على النمو الاقتصادي.
- **قناة الثروة(Wealth Channel)** : يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى انتقال جزء من الثروة والدخل نحو الدول أو الشركات المنتجة للنفط ويختلف تأثير ذلك على النمو الاقتصادي حسب طريقة استخدام هذه

الإيرادات، فإذا تم توجيهها نحو الإنفاق والاستثمار المنتج فقد يكون أثرها إيجابياً، أما إذا تم ادخارها أو استخدامها بشكل غير فعال فإن تأثيرها على النمو يكون محدوداً.

- **قناة عدم اليقين(Uncertainty Channel)** : تؤدي التقلبات المستمرة في أسعار النفط إلى خلق حالة من عدم اليقين حول التكاليف والأرباح المستقبلية، مما يدفع الأفراد والشركات إلى تأجيل قرارات الاستهلاك والاستثمار وهو ما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي والنمو.
- **نظرية صدمات العرض (Supply Shock Theory)** : تعتبر هذه النظرية أن ارتفاع أسعار النفط يمثل صدمة عرض سلبية، لأنه يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي الوقت نفسه يرفع معدلات التضخم، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- **نظرية المرض الهولندي (Dutch Disease Theory)** : تشير هذه النظرية إلى أن ارتفاع الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يجعل القطاعات غير النفطية أقل قدرة على المنافسة، وبالتالي يزداد اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط ويتراجع التنوع الاقتصادي على المدى الطويل.

IV.الدراسات السابقة

1.IV الدراسات باللغة العربية :

- "دراسة عمارة بوزيد (2012) بعنوان (العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في تونس : تحليل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي(VECM) حيث غطت الفترة الممتدة من (1960 إلى 2009) ، وهدفت إلى التحقق من طبيعة العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في تونس بوصفها دولة مستوردة للطاقة. تناول الباحث في المبحث الأول الإطار النظري لأثر صدمات أسعار النفط على الاقتصادات النامية وتطور أنماط الاستهلاك المنزلي في ظل ارتفاع الأسعار، أما المبحث الثاني فقد خصصه للجانب التطبيقي (الدراسة القياسية) حيث استخدم منهجية (التكامل المشترك، واختبار سببية جرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي(VECM) لتقدير العلاقة بين المتغيرين، وهما: (أسعار النفط، والنمو الاقتصادي.) وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طويلة الأمد بين أسعار الطاقة والنمو الاقتصادي في تونس مع وجود سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي نحو أسعار النفط، كما أكدت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي في تونس، مما يعكس الضغوط التي تفرضها فاتورة الطاقة المستوردة على الاقتصاد التونسي".
- دراسة عبد السلام هلال (2016) بعنوان (أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015) حيث غطت الفترة من (1990 إلى 2015)، وهدفت إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر. تناول الباحث في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والتاريخي لقطاع النفط في الجزائر وتطور سياسات التنمية، أما المبحث الثاني فقد خصصه للجانب التطبيقي (الدراسة القياسية) حيث اعتمد على اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، وسببية "جرانجر" مدمجاً متغيرات الدراسة وهي: (النمو الاقتصادي وسعر النفط الخام). وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من أسعار النفط نحو النمو الاقتصادي، مما يعكس التبعية المطلقة للاقتصاد الوطني للعوائد النفطية".
- دراسة أبو عزوم (2016) بعنوان (تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010) حيث غطت الفترة من (1990 إلى 2010)، وهدفت إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي في ليبيا. تناول الباحث في المبحث الأول الإطار النظري لأثر الصدمات الخارجية على الدول الريعية وتحليل مؤشرات الاقتصاد الليبي، بينما تضمن المبحث الثاني الدراسة القياسية

باستخدام المنهج الكمي (برنامجR) لتقدير العلاقة بين (أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي). وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طردية وقوية بين المتغيرين، مع تأثر الاقتصاد الليبي بأعراض "المرض الهولندي" نتيجة اختلال هيكل الإنتاج لصالح قطاع الخدمات".

- دراسة بوعبد الله وبوقصبة (2018) بعنوان (أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1983-2016) حيث غطت الفترة الممتدة من (1983 إلى 2016)، وهدفت إلى توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر وتحليل العلاقة بينهما في الأجل الطويل. تناول الباحثان في المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصصاه للجانب القياسي حيث تم الاعتماد على منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL)مدمجين متغيرات الدراسة وهي: (النمو الاقتصادي، أسعار النفط، سعر الصرف، المعروض النقدي، والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.) وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث تلعب المتغيرات الوسيطة (كأسعار الصرف والصادرات) دوراً جوهرياً في نقل أثر الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي، مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في السياسات النقدية والتجارية لتقليل حدة التبعية النفطية".
- دراسة أحمد صدقي خليفة (2023) بعنوان (أثر التقلبات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2021) حيث غطت الفترة الممتدة من (1980 إلى 2021)، وهدفت إلى قياس أثر التقلبات في الأسعار العالمية للنفط على النمو الاقتصادي في مصر مع التركيز على طبيعة العلاقة غير الخطية (Asymmetriceffect)،تناول الباحث في المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي المتعلق بتقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصادات الريعية أما المبحث الثاني فقد خصصه للجانب التطبيقي (الدراسة القياسية) حيث استخدم بيانات شهرية لأسعار النفط ونموذج (EGARCH) لحساب مستوى التقلبات مع الاعتماد على نماذج (MIDAS)و (NARDL) لتقدير العلاقة بين المتغيرات.ولخصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في مصر مع إثبات وجود أثر غير متماثل (تفاوت في الاستجابة) للصدمات الموجبة والسالبة للنفط على النمو الاقتصادي، مما يعكس حساسية الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية رغم اختلاف هيكله الإنتاجي عن الدول الريعية البحتة".
- دراسة هجرسي وموفق (2025) بعنوان (أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL خلال الفترة 1997-2023) حيث غطت

الفترة الممتدة من (1997 إلى 2023)، وهدفت إلى تقدير الأثر الديناميكي لتقلبات أسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الأخيرة.تناول الباحثان في المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي حول طبيعة الاقتصاد الريعي في الجزائر وتطور مؤشرات النمو المرتبطة بقطاع المحروقات، أما المبحث الثاني فقد خصصاه للجانب التطبيقي (الدراسة القياسية)، حيث تم الاعتماد على نموذج (ARDL) باستخدام برنامج (EViews 13) مدمجين متغيرات الدراسة وهي: (أسعار النفط والنمو الاقتصادي.)وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤكدة استمرار "الارتهان النفطي" للاقتصاد الوطني حتى في الفترات الزمنية الأخيرة، مع توصية الباحثين بضرورة تفعيل آليات التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لمواجهة صدمات الأسعار العالمية".

- دراسة الشامي والسريتي (2025) بعنوان (أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990-2023) حيث غطت الدراسة الفترة الممتدة من (1990 إلى 2023)، وهدفت إلى تحليل وقياس أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها اقتصادات ريعية تعتمد بشكل مكثف على الموارد الناضبة .تناول الباحثان في المبحث الأول الإطار الوصفي التحليلي لتطور أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في دول العينة، أما المبحث الثاني فقد خصصاه للجانب القياسي، حيث تم الاعتماد على نموذج (Polynomial DistributedLag - PDL) لتقدير العلاقة بين (أسعار النفط والنمو الاقتصادي). وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل مع التوصية بضرورة تسريع سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية الأحادية للنفط لضمان استدامة النمو".

IV.2 الدراسات باللغة الاجنبية :

- دراسة Hamilton (1983) بعنوان Oil and the Macroeconomy. :هدفت إلى تحليل العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط والأداء الاقتصادي الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثمانينات. واعتمدت الدراسة على التحليل التاريخي والإحصائي الوصفي لدراسة أثر صدمات أسعار النفط على فترات الركود الاقتصادي. وتوصلت النتائج إلى أن معظم فترات الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة سبقتها زيادات حادة في أسعار النفط، مما يدل على أن صدمات النفط تعد عاملاً مهماً في تفسير التقلبات الاقتصادية.

- دراسة Akinlo&Apanisile (2015) بعنوان: Impact of Oil PriceShocks on EconomicGrowth in Sub-SaharanAfrica. هدفت إلى دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء مع المقارنة بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط. واعتمدت الدراسة على نموذج بيانات اللوحة (Panel Data) واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وتوصلت النتائج إلى أن صدمات أسعار النفط تؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، بينما يكون تأثيرها سلبياً ومعنوياً في الدول المستوردة.
- دراسة Nwani (2017) بعنوان: The Causal Relationship betweenCrudeOil Price, Exchange Rate and EconomicGrowth in Nigeria. هدفت إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في نيجيريا واعتمدت الدراسة على منهجية قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك ليوهانسن (JohansenCointegration) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن الناتج المحلي الإجمالي، في حين تؤثر تقلبات سعر الصرف المرتبطة بالنفط على أداء القطاعات غير النفطية.
- دراسة Fasanya&Odud (2020) بعنوان: DoesOil Price ShockStimulateEconomic Growth? Evidence from Nigeria. هدفت إلى تحليل أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا مع اختبار فرضية عدم التماثل في التأثير واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي (NARDL). وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة غير متماثلة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث تكون استجابة الاقتصاد لصدمات انخفاض أسعار النفط أقوى وأسرع مقارنة بصدمات الارتفاع.
- دراسة Ho Thuy Tien (2022) بعنوان: Oil Price Shocks and Vietnam'sMacroeconomic Fundamentals. هدفت إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط العالمية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في فيتنام واعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الكمي مقابل الكمي (Quantile-on-Quantile Regression) إضافة إلى اختبارات سببية غرانجر وتوصلت النتائج إلى أن أسعار النفط تؤثر إيجابياً على التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسوق الأسهم، بينما ترتبط بعلاقة سلبية مع معدلات البطالة.

• دراسة Abbasi& Ahmed (2024) بعنوان Oil Price Shocks and Macroeconomic Indicators in Pakistan. هدفت إلى قياس أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في باكستان واعتمدت الدراسة على نموذج المتجهات الذاتية مع متغيرات خارجية (VAR-X) وتحليل المضاعفات المرحلية. وتوصلت النتائج إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد يحفز النمو الاقتصادي بشكل مؤقت في الأجل القصير، لكنه يؤدي إلى تراجع معدلات النمو على المدى المتوسط والطويل مع تسجيل ارتفاع معتدل في مستويات التضخم.

• دراسة Wu & Zhao (2024) بعنوان Oil Price Shocks and EconomicGrowth in China. هدفت إلى تحليل آليات تأثير صدمات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2007–2023). واعتمدت الدراسة على نموذج المتجهات الذاتية الهيكلي (SVAR) لتفكيك صدمات النفط إلى صدمات عرض وصدمات طلب كلي وصدمات طلب نوعي. وتوصلت النتائج إلى أن صدمات أسعار النفط تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الصين إلا أن حجم هذا التأثير يبقى محدوداً نسبياً.

• دراسة Stella Richard &SeifMuba (2024) بعنوان CrudeOil Price Fluctuations and EconomicGrowth in Tanzania. هدفت إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة (1988–2022). واعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح خطأ المتجهات (VECM) واختبار جوهانسن للتكامل المشترك وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سلبية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في حين لم تكن هذه العلاقة معنوية في الأجل القصير.

1. مصفوفة الدراسات السابقة :

الجدول3: مصفوفة الدراسات السابقة

المؤلف والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية الدراسة	العينة	نموذج الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم النتائج
عمارة بوزيد (2012)	العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في تونس	التحقق من طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي	دراسة تحليلية	تونس (1960-2009)	VECM	أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة عكسية طويلة الأجل، مع أثر سلبي لارتفاع أسعار النفط على النمو
عبد السلام هلال(2016)	أثر تقلبات أسعار النفط على النمو في الجزائر	تحديد طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي	دراسة تحليلية	الجزائر (1990-2015)	ECM + سببيةGranger	أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي
أبوعزوم (2016)	تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا	تحليل أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي	دراسة تحليلية	ليبيا (1990-2010)	المنهج الكميR	أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي
بوعبد الله وبوقصبة (2018)	أثر تقلبات أسعار النفط على النمو بالجزائر	تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات النمو	دراسة تحليلية	الجزائر (1983-2016)	ARDL	أسعار النفط، الصادرات، سعر الصرف ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي
أحمد صدقي خليفة(2023)	أثر تقلبات أسعار النفط على النمو في مصر	قياس أثر تقلبات أسعار	دراسة تحليلية	مصر (1980-	EGARCH + MIDAS + NARDL	أسعار النفط ⟵ النمو	علاقة غير متماثلة؛

		النفط العالمية على النمو الاقتصادي		2021)		الاقتصادي	الصدمات الموجبة والسالبة تؤثر بشكل مختلف
هجرسي وموفق (2025)	أثر تقلبات أسعار النفط على النمو في الجزائر	تقدير الأثر الديناميكي لتقلبات أسعار النفط على النمو	دراسة تحليلية	الجزائر (1997–2023)	ARDL	أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة طردية مع استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط
الشامي والسريتي (2025)	أثر أسعار النفط على النمو في دول مجلس التعاون الخليجي	تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي	دراسة تحليلية	دول مجلس التعاون (1990–2023)	PDL	أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل
James D. Hamilton (1983)	Oil and the Macroeconomy	تحليل العلاقة بين أسعار النفط والأداء الاقتصادي الكلي	دراسة تحليلية	الولايات المتحدة	أدوات إحصائية وصفية	أسعار النفط ⟵ الأداء الاقتصادي	علاقة عكسية؛ ارتفاع أسعار النفط يسبق فترات الركود
Akilno & Apanisile (2015)	Impact of Oil Price Shocks on Economic Growth in Sub-Saharan Africa	مقارنة أثر صدمات النفط بين الدول المصدرة والمستوردة	دراسة تحليلية	دول إفريقيا جنوب الصحراء	Panel ARDL	صدمات أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة طردية في الدول المصدرة وعكسية في الدول المستوردة
Nwani (2017)	The Causal Relationship between Crude Oil Price, Exchange Rate and	تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر	دراسة تحليلية	نيجيريا	Johansen + ECM	أسعار النفط، سعر الصرف ⟵ النمو	علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو

	Economic Growth in Nigeria	الصرف والنمو				الاقتصادي	الاقتصادي
Fasanya & Odudu (2020)	Does Oil Price Shock Stimulate Economic Growth?	اختبار عدم التماثل في تأثير صدمات النفط	دراسة تحليلية	نيجيريا	NARDL	صدمات النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة غير متماثلة؛ انخفاض الأسعار يؤثر بشكل أقوى
Ho Thuy Tien (2022)	Oil Price Shocks and Vietnam's Macroeconomic Fundamentals	تحليل أثر صدمات النفط على المؤشرات الكلية	دراسة تحليلية	فيتنام	QQ Regression + Granger	أسعار النفط ⟵ الناتج والتضخم والبطالة	علاقة طردية مع الناتج والتضخم وعكسية مع البطالة
Abbasi & Ahmed (2024)	Oil Price Shocks and Macroeconomic Indicators in Pakistan	قياس أثر أسعار النفط على النمو والتضخم والصرف	دراسة تحليلية	باكستان	VAR-X	أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة طردية قصيرة الأجل وعكسية على المدى الطويل
Wu & Zhao (2024)	Oil Price Shocks and Economic Growth in China	تحليل أثر صدمات النفط على النمو في الصين	دراسة تحليلية	الصين (2007–2023)	SVAR	صدمات النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة عكسية بين صدمات النفط والنمو
Stella & Seif (2024)	Oil Price Fluctuations and Economic Growth in Tanzania	تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي	دراسة تحليلية	تنزانيا (1988–2022)	VECM + Johansen	أسعار النفط ⟵ النمو الاقتصادي	علاقة عكسية طويلة الأجل وعدم وجود علاقة معنوية قصيرة الأجل

IV.3 تحليل نقدي للدراسات السابقة واوجه الاتفاق والاختلاف

تُعدّ الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث لفهم الإطار المعرفي لموضوع البحث، إذ تتيح التعرف على الجهود البحثية التي تناولت موضوع أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي من زوايا مختلفة ويسهم التحليل النقدي لهذه الدراسات في إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها من حيث الأهداف والمنهجيات والنتائج المتوصل إليها، الأمر الذي يساعد على تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات الاقتصادية والكشف عن الجوانب التي لم تحظَ بالبحث الكافي بما يدعم بناء إطار تحليلي أكثر دقة وموضوعية.

IV.3.1. تحليل نقدي للدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة (15 دراسة شملت مختلف الأقاليم)، يمكن تقديم القراءة النقدية التالية:

•التركيز الجغرافي والاقتصادي: انقسمت الدراسات بوضوح بين دول ريعية تعتمد على التصدير (مثل الجزائر ونيجيريا ودول الخليج وليبيا) ودول مستوردة للنفط (مثل مصر وتونس وفيتنام والصين) هذا التنوع يغني البحث ولكنه يظهر تبايناً كبيراً في النتائج بناءً على هيكل الاقتصاد.

•تطور الأدوات القياسية: نلاحظ انتقالاً من الأساليب البسيطة (Hamilton 1983) إلى نماذج متطورة جداً تواكب التطور في الاقتصاد القياسي، مثل نماذج (NARDL) لاختبار عدم التماثل ونموذج (Quantile-on-Quantile) للتحليل الكمي العميق، مما يعزز دقة النتائج البحثية.

• المتغيرات الوسيطة: أغفلت بعض الدراسات القديمة دور المتغيرات الوسيطة (كأسعار الصرف والتضخم)، بينما ركزت الدراسات الأحدث (مثل دراسة بوعبد الله 2018، وخليفة 2023) على كيف تنتقل الصدمة عبر قنوات اقتصادية متعددة قبل أن تصل للنمو.

IV.3.2. أوجه الاتفاق والاختلاف:

1. أوجه الاتفاق:

تتشابه الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في مجموعة من الجوانب الأساسية إذ تتفق جميعها في الهدف العام المتمثل في دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية.

كما تتقاطع هذه الدراسات في اعتمادها على أسعار النفط كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي، إضافة إلى الاعتماد على بيانات سنوية مستمدة من مصادر دولية رسمية وموثوقة مثل بيانات البنك الدولي.

وتتشابه كذلك في النتائج العامة التي تؤكد وجود ارتباط وثيق بين أداء الاقتصاد الجزائري وتقلبات سوق النفط العالمية، بما يعكس درجة التبعية الهيكلية لقطاع المحروقات وتأثيره المباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

2. أوجه الاختلاف:

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة نقاط مهمة، أبرزها اختلاف المنهجية القياسية المعتمدة، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية إنجل–جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، في حين اعتمدت بعض الدراسات السابقة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

كما تتميز الدراسة الحالية بالنتائج المتوصل إليها، إذ أظهرت وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهو ما يختلف عن بعض الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة طردية أو أثر إيجابي مباشر لارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي ويعكس هذا الاختلاف طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري واستمرار اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية.

أما من حيث التوصيات، فقد ركزت الدراسة الحالية على ضرورة توجيه العائدات النفطية نحو تعزيز الإنتاجية وتنمية رأس المال البشري وتحقيق التنويع الاقتصادي، بدلاً من الاعتماد المفرط على الإنفاق العمومي المرتبط بتقلبات أسعار النفط.

IV.3.3.الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها في عدة جوانب أساسية فمن جهة، تتميز الدراسة بتحديث الفترة الزمنية محل التحليل لتشمل السنوات الممتدة من 1990 إلى 2024 الأمر الذي يسمح بإبراز تأثير الصدمات النفطية الحديثة والتحولات الاقتصادية الأخيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التقلبات المتسارعة لأسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، وهي جوانب لم تتناولها أغلب الدراسات السابقة التي توقفت عند فترات أقدم.

ومن جهة أخرى، اعتمدت الدراسة الحالية على منهجية إنجل–جرانجر (Engle-Granger) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وذلك بخلاف العديد من الدراسات الحديثة التي ركزت أساساً على نموذج ARDL ويعود اختيار هذه المنهجية إلى ملاءمتها لطبيعة الدراسة التي تعتمد على متغيرين رئيسيين فقط، مما يتيح تفسيراً أدق للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بينهما.

كما تسعى الدراسة إلى تعميق تحليل ما يعرف بالمفارقة الاقتصادية والمتمثلة في إمكانية ظهور علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، رغم وجود ارتباط إيجابي ظاهري في بعض الفترات، وهو ما يعكس استمرار التبعية الهيكلية للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وضعف التنويع الاقتصادي.

خلاصة

خُصص هذا الفصل لتوضيح الإطار النظري المرتبط بموضوع أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، حيث تم توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها مع إبراز أهمية النفط باعتباره موردًا استراتيجيًا يؤثر بشكل مباشر على اقتصادات الدول والسياسات الاقتصادية المعتمدة فيها كما تم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي من خلال عرض أهم مقاييسه ومحدداته والنظريات المفسرة له، باعتباره من أبرز المؤشرات التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي والتنمية داخل الدول، وقد سمح هذا الفصل أيضًا بفهم طبيعة العلاقة القائمة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي من خلال توضيح مختلف الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى إبراز أهم القنوات التي ينتقل عبرها هذا التأثير إلى مختلف القطاعات الاقتصادية كما تم الاستناد إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع والتي ساهمت في توضيح أهم النتائج المتوصل إليها والأساليب المعتمدة في دراسة هذه العلاقة، الأمر الذي وفر خلفية نظرية وعلمية تساعد على فهم وتحليل موضوع الدراسة بشكل أعمق وتمهيد للجانب التطبيقي الذي سيتم من خلاله دراسة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الأساليب القياسية والإحصائية المناسبة.

الفصل الثاني:

دراسة وصفية قياسية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

تمهيد:

تعد دراسة العلاقة الكمية بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات النمو الاقتصادي من الركائز الأساسية لفهم بنية الاقتصاد الجزائري الذي يتسم بتبعية هيكلية لقطاع المحروقات، ويهدف هذا الجانب من الدراسة إلى إسقاط الطروحات النظرية على واقع الاقتصاد الوطني من خلال صياغة نموذج قياسي يعكس طبيعة هذا التأثير وديناميكيته خلال الفترة الممتدة بين (1990- 2024) ويسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل تطبيقي معمق باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة، وذلك من خلال رصد وتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة واختبار مدى استقرارها وصولاً إلى تقدير العلاقة التوازنية في المديين الطويل والقصير، كما يهدف التحليل إلى تبيان سرعة استجابة الاقتصاد الوطني للصدمات النفطية والآليات التي تحكم انتقال أثر هذه التغيرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع التحقق من دقة وموثوقية النموذج المقدر عبر سلسلة من الاختبارات التشخيصية وللإحاطة بكافة الجوانب التطبيقية لهذا الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين أساسيين :

- **المبحث الأول:** دراسة وصفية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).
- **المبحث الثاني:** دراسة قياسة لأثر تغير سعر النفط على الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).

I.دراسة وصفية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

يهدف هذا المبحث إلى تقديم دراسة وصفية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي من خلال تتبع تطور المتغيرين خلال فترة الدراسة، كما يركز على إبراز الاتجاه العام لكل من سعر النفط والنمو الاقتصادي وتغيراتهما عبر الزمن ويُعد هذا التحليل تمهيداً لفهم طبيعة العلاقة بينهما قبل الانتقال إلى الدراسة القياسية.

I.1. دراسة وصفية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

سنتناول في هذا المطلب دراسة وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إبراز خصائصه الإحصائية خلال الفترة (1990- 2024) ونوضح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل 1: منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو الإقتصادي PIB:

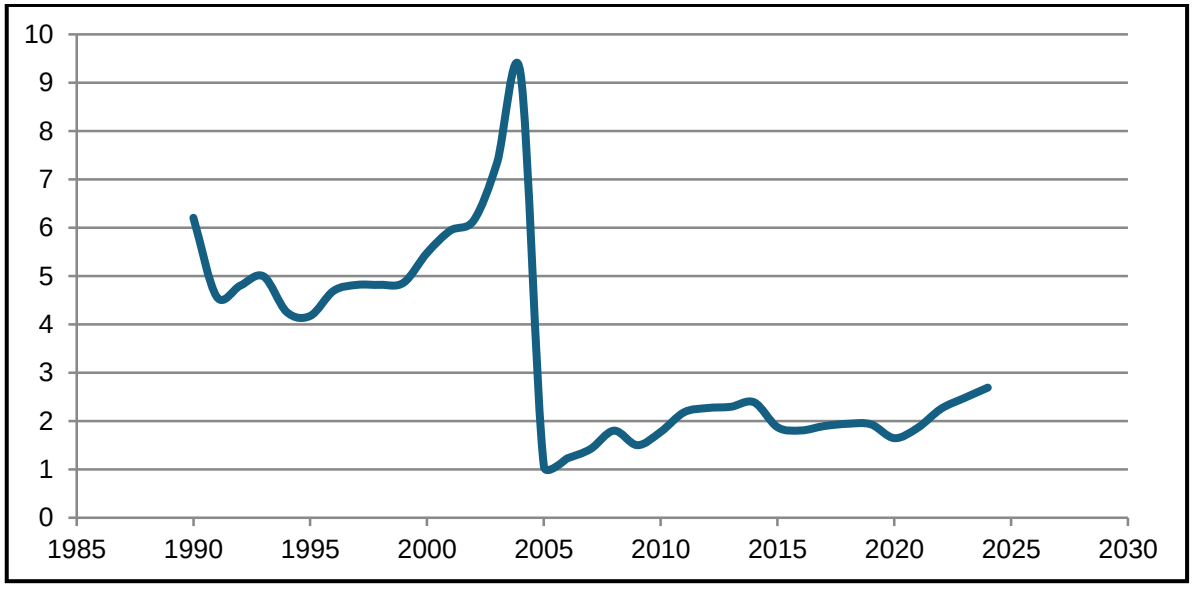

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCEL

يظهر المنحنى البياني لتطور معدلات النمو الاقتصادي مساراً يتميز بعدم الاستقرار الدوري مع تباين واضح بين مراحل الانتعاش والانكماش ويمكن تقسيمها إلى المراحل التالية:

1. **المرحلة الأولى (1990_2002)**: تميزت هذه المرحلة بتذبذب واضح وعدم الإستقرار في معدلات النمو الإقتصادي، ويعود السبب الرئيسي لهذا التذبذب إلى الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال العشرية السوداء والتي أدت إلى إنكماش النشاط الإنتاجي وتراجع ثقة المستثمرين، بالإضافة إلى تأثر الإقتصاد المباشر بالتقلبات غير المنتظمة لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة مما جعل معدلات النمو غير مستقرة.

2. **المرحلة الثانية (2003–2004)** :سلك النمو اتجاهاً تصاعدياً تدريجياً ليعكس تحسناً نسبياً في الأداء الاقتصادي وصولاً إلى ذروته (أقصى قيمة) التي بلغت 9.19% سنة 2003، وهي قفزة نوعية ارتبطت واقعياً بـ "الطفرة النفطية" وبداية برامج الإنعاش الاقتصادي الضخمة التي حفزت الطلب الكلي.

3. **المرحلة الثالثة (2005)**: شهدت هذه الفترة انكساراً حاداً ومفاجئاً نحو مستويات دنيا بلغت 1.07%، وهو ما يعكس صدمة قوية في هيكل النمو الناتج عن تراجع وتيرة الإنتاج في القطاعات المحركة للاقتصاد أو تأثرها بالاختلالات الهيكلية.

4. **المرحلة الرابعة (2006–2024)**: اتسمت هذه المرحلة بتذبذب مستقر عند مستويات منخفضة، حيث دخلت معدلات النمو في حالة من الركود النسبي ضمن نطاق ضيق يتراوح بين (1% و2%) ويعود السبب في هذا التذبذب الأفقي إلى توالي الصدمات الخارجية مثل (الأزمة العالمية سنة 2008، إنهيار اسعار النفط 2014، أزمة جائحة كورونا 2020)، بالإضافة إلى عجز السياسات الإقتصادية عن تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، مما جعل النمو رهينا لتقلبات سوق الطاقة العالمية ومقيدا بحجم الإنفاق الحكومي المتاح.

ونلخص بيانات المنحنى السابق من خلال مجموعة من مؤشرات الإحصاء الوصفي في الجدول الآتي:

الجدول1: الإحصائيات الوصفية لمتغير النمو الإقتصادي PIB

المتغير	المتوسط الحسابي Mean	الوسيط Median	القيمة العظمى Maximum	القيمة الدنيا Minimum	الإنحراف المعياري Std.Dev	الالتواء Skewness	التفلطح Kurtosis	اختبار Jarque_Bera	الإحتمال Probability
PIB	3.4474	2.3894	9.1914	1.0705	2.0116	0.8975	3.0894	4.711	0.094844

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Eviews 13

تشير النتائج الإحصائية لمتغير النمو الاقتصادي إلى أن الاقتصاد الجزائري بلغ متوسط نمو قدره 3.447% وهو معدل يعكس نموًا معتدلاً، في حين يظهر الوسيط (2.389%) بقيمة قريبة من المتوسط مما يشير إلى تأثر

السلسلة بقيم مرتفعة استثنائية ، كما حققت أعلى قيمة قدرها 9.19% ويعود السبب لهذا الارتفاع إلى الطفرة النفطية في بداية الألفينات (خاصة سنة 2003)، حيث أدى انتعاش أسعار المحروقات إلى ضخ سيولة ضخمة سمحت بتمويل برامج إنعاش اقتصادي واسع حفز الطلب الكلي، أما القيمة الدنيا بلغت 1.07% (سنة 2005) ويرجع هذا الانخفاض الحاد إلى تراجع وتيرة النشاط الإقتصادي وانكماش المداخيل مما أثر على أداء القطاعات المحركة للإقتصاد إضافة إلى الاختلالات الهيكلية وتبعية النمو للعوامل الخارجية ، من جهة أخرى يظهر الانحراف المعياري (2.011) وجود تقلبات متوسطة تعكس عدم استقرار أداء النمو، ويدعم ذلك معامل الالتواء الموجب (0.897) مما يؤكد انحراف التوزيع نحو جهة اليمين و يعود السبب إلى كون المتوسط الحسابي (3.44) قريب من الوسيط (2.38) و هو ما يفسره إقتصاديا وجود سنوات حقق فيها الإقتصاد معدلات نمو مرتفعة (كطفرة سنة 2003) سحبت التوزيع نحو القيم الموجبة ، أما معامل التفلطح (3.089) فهو يقترب من القيمة (3) مما يعني أن المنحنى ذو توزيع سوي (غير مقعر) و يشير هذا بوضوح إلى تركز البيانات و قيم النمو حول متوسطها بشكل معتدل ، وفيما يخص طبيعة التوزيع نجد أن قيمة اختبار Jarque-Bera بلغت (4.711) باحتمال قدره (0.094) و بما أن هذا الإحتمال أكبر من مستوى المعنوية (0.05) فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تأكد أن بيانات النمو تتوزع توزيعا طبيعيا يتركز حول المتوسط مما يعكس تجانس السلسلة الإحصائية .

I.2. دراسة وصفية لأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

يركز هذا المطلب على تشخيص واقع سوق النفط الجزائري وانعكاساته السعرية، مع تحليل التقلبات الحادة التي شهدها الذهب الأسود طوال فترة الدراسة، ويهدف هذا العرض الوصفي إلى تبيان حجم التذبذب في النفط وتحديد الصدمات السعرية الكبرى التي واجهت الاقتصاد الوطني.

الشكل 2 :تطور أسعار النفط في الجزائر (1990-2024)

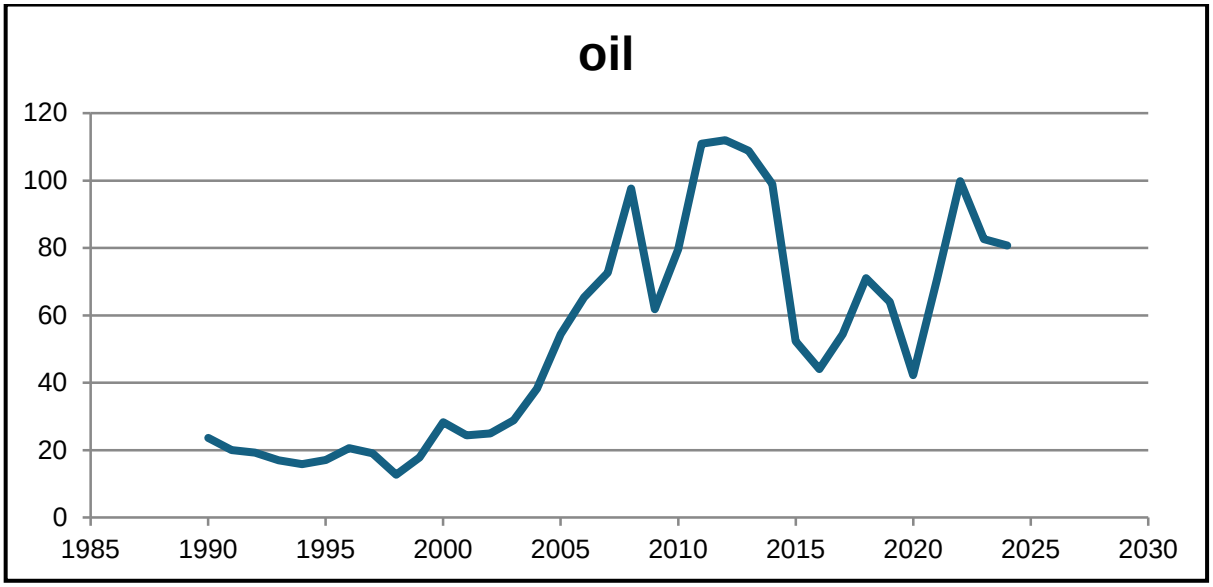

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Eviews13

يُبرز المنحنى تطور أسعار النفط مساراً يتسم بالتقلبات الحادة والدورية مما يعكس طبيعة سوق النفط الجزائري الغير مستقر، ويمكن تقسيمه إلى المراحل التالية:

1. **المرحلة الأولى (1990-1999)**: اتسمت هذه الفترة بمسار عام يميل نحو الإنخفاض والإستقرار النسبي عند مستويات متدنية، حيث تأثرت الأسعار بوفرة العرض العالمي مقابل ضعف الطلب، وقد سجلت هذه المرحلة أدنى قيمة قدرها (12.72) دولار في عام (1998) نتيجة تداعيات الأزمة المالية الأسيوية (تايلاند، إندونيسيا) التي قلصت الإستهلاك العالمي بشكل حاد، تزامن ذلك مع الزيادة في الإنتاج من بعض الدول المنتجة مما أدى لخلل في توازن السوق وصل معه سعر البرميل لمستويات دنيا غير مسبوقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

2. **المرحلة الثانية (2000-2008)**: في هذه المرحلة دخلت الأسعار في اتجاه تصاعدي قوي مدفوعاً بنمو الطلب الهائل من القوى الاقتصادية الآسيوية الكبرى (الصين والهند) التي شهدت توسعاً صناعياً غير مسبوق ولم يقتصر الأمر على العوامل الاقتصادية، بل تعزز هذا الارتفاع بسبب الاضطرابات الجيوسياسية العنيفة، لاسيما بعد حرب العراق عام 2003 والتوترات المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني، مما خلق حالة من عدم اليقين في الإمدادات قفزت بالأسعار إلى ذروتها في عام 2008.

3. **المرحلة الثالثة (2009-2013)**: بعد التراجع المؤقت الذي فرضته الأزمة المالية العالمية، استعادت الأسعار توازنها بسرعة لتدخل مرحلة من القمم المرتفعة، حيث سجل عام 2012 أعلى قيمة قدرها (111.97) دولار

في السلسلة الزمنية وقد لعب التنسيق داخل منظمة "أوبك" دوراً حاسماً في ضبط السوق ومنع انهيار الأسعار، مستفيدة من استمرار تصاعد الطلب من الأسواق الآسيوية للطاقة، رغم التحولات الهيكلية الناشئة في منظومة الإمدادات العالمية وتزايد الضغوط الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

4. **المرحلة الرابعة (2014-2016)**: شهدت هذه الفترة انكساراً حاداً في منحنى الأسعار فيما يعرف بصدمة العرض، حيث أدى الارتفاع الكبير في إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية إلى فائض ضخم في السوق الدولية تزامن هذا الفائض مع قرار منظمة "أوبك" بالدفاع عن حصتها السوقية بدلاً من خفض الإنتاج، مما أدى إلى هبوط الأسعار لمستويات قياسية وضعت ميزانيات الدول المصدرة تحت ضغط كبير، وأكدت من جديد حساسية السوق للابتكارات التقنية في الإنتاج.

5. **المرحلة الخامسة (2017-2024)**: تُمثل هذه المرحلة الفترة الأكثر تذبذباً وتأثراً بالصدمات غير التقليدية، حيث بدأت بالتعافي التدريجي قبل أن تصطدم بانهيار الطلب الناتج عن جائحة كورونا عام 2020 ومع مرحلة التعافي ما بعد الجائحة، اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 لتعيد رسم خريطة الطاقة العالمية، حيث أدى التكتل الروسي الصيني والتحالفات داخل "أوبك +" إلى خلق موازين قوى جديدة في مواجهة العقوبات الغربية وقد انعكس هذا الصراع الجيوسياسي والتحول في التحالفات الدولية على المنحنى في شكل قفزات سعرية حادة وتذبذبات مستمرة تؤكد ارتباط سعر النفط بالصراعات السيادية العالمية الراهنة.

ونلخص بيانات المنحنى السابق من خلال مجموعة من مؤشرات الإحصاء الوصفي في الجدول الآتي:

الجدول2: الإحصائيات الوصفية لمتغير أسعار النفط OIL

المتغير	المتوسط الحسابي Mean	الوسيط Median	القيمة العظمى Maximum	القيمة الدنيا Minimum	الإنحراف المعياري Std.Dev	الالتواء Skewness	التفلطح Kurtosis	اختبار Jarque_Bera	الإجتمال Probability
OIL	52.920	52.370	111.970	12.720	32.218	0.405	1.849	2.889	0.235

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج Eviews 13

تشير الإحصاءات الوصفية لأسعار النفط الخام خلال الفترة (1990-2024) إلى أن متوسط السعر بلغ (52.92) دولار للبرميل، وهو مستوى يعكس التقلبات الكبيرة التي ميزت السوق النفطية العالمية ،كما حققت

أعلى قيمة قدرها (111.97) دولار سنة (2012) ويعود السبب لهذا الارتفاع القياسي إلى فترة الانتعاش القوي للطلب العالمي والصراعات الجيوسياسية التي أدت لقفزة في الأسعار (خاصة قبل أزمة 2014) ،وفي المقابل سجلت القيمة الدنيا 12.72 دولار سنة (1998) وهو ما يفسره الواقع بانهيارات الأسعار الحادة نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية أو صدمات وفرة المعروض التي أدت لتراجع حاد في المداخيل النفطية، من جهة أخرى ظهر الانحراف المعياري بقيمة (32.21) إذ وجد تذبذب عالٍ جداً وغير مستقر في أسعار النفط، مما يؤكد طبيعة هذا المتغير كعامل خارجي شديد التقلب ويدعم ذلك معامل الالتواء الموجب (0.405) الذي يشير إلى انحراف التوزيع نحو الأسعار المرتفعة بشكل طفيف، بينما بلغ معامل التفلطح (1.849) وهي قيمة أقل من 3، مما يعني أن التوزيع مفلطح وتتوزع فيه القيم بشكل أقل تركيزاً حول المتوسط وفيما يخص طبيعة التوزيع نجد أن قيمة اختبار **Jarque-Bera** بلغت (2.889) مما يبين أن بيانات أسعار النفط الخام تخضع للتوزيع الطبيعي.

I.3. العلاقة النظرية بين سعر النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

يخصص هذا المطلب لرصد طبيعة الارتباط والتزامن الحركي بين متغيري الدراسة، ويهدف هذا التحليل إلى تقديم صورة وصفية لمدى تبعية نمو الناتج المحلي لتقلبات أسعار النفط كتمهيد ضروري لمرحلة القياس والنمذجة.

و من خلال المنحنيات البيانية السابقة المتضمنة لتطور أسعار النفط الخام و معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر يتضح وجود توافق حركي وثيق بين أسعار النفط الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يؤكد فرضية التبعية الهيكلية للنشاط الاقتصادي لقطاع المحروقات ويلاحظ بوضوح أن منحنى النمو يتبع في قممه وقيعانه تحركات أسعار النفط، ففي فترة الطفرة السعرية (2000-2008) سجل الاقتصاد أعلى معدلات نموه نتيجة انتعاش الإيرادات النفطية التي غذّت الإنفاق العمومي، وبالمقابل تزامنت الانكسارات الحادة في النمو مع الصدمات النفطية السالبة (خاصة صدمة 2014)، مما يعكس انتقال العدوى من السوق الدولية إلى الاقتصاد المحلي، وبالرغم من هذا الارتباط الطردي القوي تظهر بعض الفترات تبايناً نسبياً في حدة الاستجابة، وهو ما يفسره تدخل السياسات الاقتصادية الداخلية (كصندوق تنظيم الإيرادات) لمحاولة كبح أثر الصدمات الخارجية، مما يبرز حتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي للتحرر من هذه التبعية الدورية.

II.دراسة قياسية لأثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

ينتقل البحث في هذا المبحث من الإطار الوصفي إلى التحليل الكمي بهدف قياس طبيعة وأثر العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) ولتحقيق ذلك سنعتمد على منهجية التكامل المشترك لـ "أنجل-جرانجر" (Engle-Granger) واختبارات السببية للكشف عن الروابط التوازنية في المديين الطويل والقصير.

II.1.العلاقة في المدى الطويل

بناءا على النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة ومع مراعاة خصوصيات الإقتصاد الجزائري يمكن وضع النموذج القياسي في شكل إنحدار بسيط يربط بين سعر النفط والناتج الداخلي الخام كمايلي:

$$PIB_t = C + \beta_1 oil_t + \varepsilon_t$$

حيث أن

- C : الثابت.
- β_1 : معلمة النموذج.
- PIB: الناتج الداخلي الخام.
- OIL: سعر النفط.
- ε_t :الخطأ العشوائي.

II.1.1. البيانات المستخدمة في تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الإقتصادي

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير النموذج بالبيانات السنوية للفترة (1990-2024) وقد تم الإعتماد في جمع هذه البيانات على التقارير الصادرة عن البنك العالمي (World Bank).

II.1.2. الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الإقتصادي

لتقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الإقتصادي (الناتج الداخلي الخام) تم الإعتماد على تحليل السلاسل الزمنية ونظرا لأن النموذج يقتصر على متغيرين فقط فقد تم استخدام منهجية أنجل-جرانجر

(Engle-Granger) ذات المرحلتين حيث تعتمد هذه الطريقة على تقدير علاقة الإنحدار في المدى الطويل أولا ثم إختبار سكون البواقي للتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك و تتميز هذه المنهجية بقدرتها على الربط بين التوازن في الأجل الطويل و الديناميكيات في الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

II.3.1. إستقرارية السلاسل الزمنية

كمرحلة أولى نقوم بإختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك (مستقرة من نفس الدرجة) وتعد إختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية ودرجة التكامل السلاسل محل الدراسة (الناتج الداخلي الإجمالي وسعر النفط) ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على الإختبارات التالية كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول3: دراسة إستقرارية بإستعمال إختبارADF

المتغير	الفرق	ADF					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %10	الإحتمال	القرار
PIB	PIB	-2.52	-3.63	-2.95	-2.61	0.1187	قبولH_0
	D(PIB)	-6.80	-3.64	-2.95	-2.61	0.0000	رفض H_0
OIL	OIL	-1.51	-3.63	-2.95	-2.61	0.5134	قبولH_0
	D(OIL)	-5.38	-3.64	-2.95	-2.61	0.0001	رفضH_0

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج Eviews 13

الجدول4: دراسة إستقرارية بإستخدام إختبارPP

المتغير	الفرق	PP					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	الإحتمال	القرار
PIB	PIB	-2.52	-3.63	-2.95	-2.61	0.1187	قبولH_0
	D (PIB)	-7.89	-3.64	-2.95	-2.61	0.0000	رفض H_0
OIL	OIL	-1.45	-3.63	-2.95	-2.61	0.5455	قبولH_0
	D (OIL)	-5.49	-3.64	-2.95	-2.61	0.0001	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبيتين بإستخدام برنامج Eviews 13

تشير نتائج اختبارات جذور الوحدة (ADF) و (PP) المطبقة على متغيرات الدراسة إلى أن سلسلتي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وسعر النفط (OIL) غير مستقرتين عند المستوى، وهو ما يتوافق مع خصائص السلاسل الزمنية الاقتصادية وبإجراء الاختبار على الفروق الأولى أظهرت النتائج استقرار السلسلتين وعليه، فإن المتغيرين متكاملان من نفس الدرجة I(1)، مما يسمح بتجاوز مشكلة الانحدار الوهمي والانتقال لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما باستخدام منهجية أنجل-جرانجر (Engle-Granger).

1. منهجية التكامل المشترك بإستعمال طريقة أنجل-قرانجر

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية Engle-Granger ذات المرحلتين، وتعتبر هذه المنهجية مناسبة جداً في حالة النماذج التي تحتوي على متغيرين فقط (سعر النفط والنمو الاقتصادي) تهدف هذه الطريقة إلى فحص ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين المتغيرات، وتمر الدراسة عبر المراحل التالية:

2.1تقدير علاقة المدى الطويل

يتم في هذه المرحلة تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لبيان أثر سعر النفط (OIL) كمتغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير تابع، وفق النموذج التالي:

$$PIB_t = C + \beta_1 OIL_t + \varepsilon_t$$

حيث تُظهر مخرجات برنامج EViews لتقدير أثر سعر النفط (OIL) على الناتج المحلي الإجمالي (PIB) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) النتائج التالية:

الجدول5: نتائج تقدير نموذج المدى الطويل

المتغير المفسر	المعامل(coefficient)	إحصائيةt	الإحتمالProb
C(الثابت)	5.619412	11.11597	0.0000
OIL (سعر النفط)	-0.041042	-5.010530	0.0000
R^2= 0.432	F_{cal}= 25.105	DW= 1.162	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال نتائج تقدير نموذج المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط (OIL) والناتج الداخلي الإجمالي (PIB) في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة إحصائية (t) للمعامل الخاص بسعر النفط (-5.01) وهي قيمة معنوية كون الاحتمال المقابل لها (0.0000) أقل من مستوى المعنوية 1% 5% 10% و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي معلمة معنوية وهي مقبولة إحصائيا إضافة الى أن OIL يفسر PIB ، مما يؤكد التأثير القوي لهذا المتغير في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي أي وجود علاقة عكسية حيث كلما ارتفع سعر النفط إنخفض الناتج الداخلي الإجمالي و هي مخالفة للنظرية الإقتصادية نتيجة إعتماد الإقتصاد الجزائري على الريع النفطي حيث يؤدي إرتفاع الأسعار إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي و إضعاف القطاعات الإنتاجية أخرى (الصناعة و الفلاحة) و هو ما يعرف **بالمرض الهولندي** مما يجعل أثر سعر النفط على النمو الحقيقي سلبيا أو ضعيفا من الناحية الهيكلية ،كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد ($R^2$0.43) متوسطة حيث درجة التفسير لسعر النفط كمتغير مستقل لمتغير الناتج الداخلي الإجمالي كمتغير تابع قريبة من المتوسط حيث أن نسبة التفسير تقارب حوالي 43 % و الباقي المقدر ب57% خاضع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج .

II.2. العلاقة في المدى القصير

بعد إثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط والنمو الاقتصادي ينتقل البحث في هذا المطلب لدراسة ديناميكية العلاقة في المدى القصير يهدف ذلك إلى فهم كيفية استجابة المتغيرات للصدمات المفاجئة

باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)الذي يربط بين التقلبات الآنية والمسار التوازني طويل الأجل، مع تحديد سرعة العودة للتوازن ومدى دقة النموذج من خلال اختبار استقرارية البواقي.

II.1.2. تقدير البواقي

بعد تقدير نموذج المدى الطويل، ننتقل للمرحلة القادمة وهي اختبار سكون سلسلة البواقي للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لتأكيد وجود تكامل مشترك وتأكيد العلاقة في المدى الطويل ودراسة العلاقة في المدى القصير تظهر نتائج اختبار (kpss) للبواقي ما يلي:

الجدول6: نتائج استقرارية البواقي عند المستوى بالإعتماد على إختبار kpss

المتغير	نوع الإختبار	إحصائية LM	القيمة الحرجة 5%	القرار
e_t	kpss	0.1781	0.4630	مستقرة I (0)

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام نموذج Eviews 13

من خلال ملاحظة نتائج الجدول أعلاه، نجد أن القيمة المطلقة لإحصائية الاختبار المحسوبة (0.1781) هي أصغر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، ومنه نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي سلسلة البواقي خالية من جذر الوحدة وبالتالي مستقرة عند المستوى I(0) ، وهذا دليل إحصائي قاطع على وجود تكامل مشترك (Cointegration) وعلاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2024) هذا يعني أن المتغيرين متصاحبان معاً في المدى الطويل وأن العلاقة بينهما حقيقية.

II.2.2. نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد الحصول على نتائج اختبار "أنجل-جرانجر" التي أكدت وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل، ننتقل لتقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) يهدف هذا النموذج إلى فحص ديناميكية العلاقة في الأجل القصير وتحديد سرعة عودة المتغيرات إلى مسارها التوازني بعد حدوث أي صدمة مفاجئة في أسعار النفط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول7: نتائج تقدير في المدى القصير

المتغير	المعامل(coefficient)	إحصائيةt	الإحتمالProb
C(الثابت)	-0.091320	-0.397645	0.6936
D(OIL)	-0.010713	-0.749439	0.4592
ECM (-1)	-0.528828	-3.429054	0.0017
R^2=0.275	F_{cal}=5.879	DW=1.909	

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج Eviews 13

تُظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث جاء معامل حد تصحيح الخطأ ECM(-1) بإشارة سالبة (0.528-) وهو معنوي إحصائياً عند مستوى 5% كون قيمته الاحتمالية (0.0017) أقل من (0.05)، وهذا يؤكد صحة استخدام المنهجية المتبعة حيث تشير قيمة المعامل إلى أن ما مقداره 52.88% من الاختلالات التي تحدث في الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير يتم تصحيحها سنوياً للعودة إلى المسار التوازني في الأجل الطويل أما في الأجل القصير، فقد تبيّن أن التغير في سعر النفط (DOIL) غير معنوي إحصائياً، مما يدل على أن أثر صدمات أسعار النفط لا يظهر فوراً على النمو الاقتصادي في الجزائر بل يتطلب فترات زمنية أطول وبناءً على قيمة إحصائية فيشر (F 5.87) ومعامل "دوربن واتسون" (DW 1.90)، فإن النموذج يتمتع بجودة توفيق عالية وخالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

II.3. التحليل الإقتصادي لنموذج أثر تغير سعر النفط على النمو الإقتصادي

تُشير النتائج القياسية المتحصل عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) فمن الناحية الإحصائية يُظهر معامل سعر النفط أثراً سالباً على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية التي جاءت أقل من مستوى المعنوية 5% حيث على المدى القصير نلاحظ أن الاقتصاد الوطني يستجيب لتقلبات أسعار النفط بشكل آني إذ تؤدي زيادة الأسعار إلى وفرة مالية تُوجه غالباً نحو الإنفاق الاستهلاكي والاستيراد، مما قد يضغط على القطاعات الإنتاجية الأخرى (خارج المحروقات) ويؤدي إلى تباطؤ نموها وهو ما يفسر ظهور الإشارة السالبة للمعامل أما على المدى الطويل تؤكد نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (Engle-

Granger) استقرار هذه العلاقة العكسية حيث أن الاعتماد المفرط على ريع المحروقات أدى إلى ضعف في الهياكل الإنتاجية وتراجع تنافسية القطاعات المحلية نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية وتكلفة عوامل الإنتاج، وهي الظاهرة المعروفة اقتصادياً بـ "**المرض الهولندي**" وتفسر هذه النتيجة العكسية بأن الزيادة في أسعار النفط رغم توفيرها لموارد مالية ضخمة، لم تتحول إلى حافز للنمو المستدام، بل ساهمت في تعزيز التبعية للخارج وتهميش القطاعات المنتجة، مما يجعل أي صدمة في الأسواق الدولية تؤثر سلباً على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني في الأجلين القصير والطويل.

II.4. إختبار جرانجر (السببية) و مشاكل القياس

يستكمل هذا المطلب المسار التحليلي للدراسة من خلال محورين أساسيين الأول يركز على اختبار السببية لتحديد اتجاه التأثير الفعلي بين المتغيرات، بينما يركز الثاني على تشخيص مشاكل القياس لضمان سلامة النموذج إحصائياً تهدف هذه المرحلة بمجملها إلى تأكيد جودة النتائج والتأكد من استنادها إلى نموذج متماسك يخلو من الأخطاء القياسية التي قد تؤثر على التفسير الاقتصادي.

II.4.1. إختبار السببية

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، ننتقل لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين سعر النفط والنمو الاقتصادي تهدف هذه الخطوة إلى معرفة ما إذا كانت التغيرات في أسعار النفط تسبق وتفسر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي أم العكس إذ يعتمد اختبار "جرانجر" على تقدير نموذجين للارتباط الذاتي، حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنفي وجود علاقة سببية ولضمان دقة النتائج في ظل عدم إجراء اختبارات الإبطاء بشكل منفصل، اعتمدنا على فترة الإبطاء التلقائية (AutomaticLagSelection) التي حددها برنامج EViews13 بناءً على طول السلسلة الزمنية (1990-2024)، لضمان الحصول على أفضل تمثيل للعلاقة وتتلخص النتائج في الجدول الآتي:

الجدول8: نتائج اختبار جرانجر للسببية عند فترة الإبطاء 11.

فرضية العدم H_0	عدد المشاهدات	إحصائية f	الإحتمال Prob	القرار
OIL لايسبب PIB	35	290.551	0.0457	رفض H_0
PIB لايسبب OIL	35	46.7958	0.1136	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام Eviews 13

تُظهر نتائج اختبار جرانجر للسببية عند فترة إبطاء قدرها 11 سنة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر النفط (OIL) نحو الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه (0.0457) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يستوجب رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وفي المقابل أظهرت النتائج قبول فرضية العدم للاتجاه المعاكس بقيمة احتمالية قدرها (0.1136) ، مما يعني أن الناتج الداخلي الإجمالي لا يسبب سعر النفط إحصائياً عند هذا المستوى من الإبطاء المرتفع وتفسر هذه النتيجة اقتصادياً بأن التغيرات المتراكمة في النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال عقد من الزمن تسبق زمنياً التغيرات في أسعار النفط في نماذج التنبؤ، وهو ما يعكس شدة الحساسية الهيكلية للاقتصاد الوطني تجاه تقلبات سوق الطاقة العالمي على المدى الطويل، رغم أن أسعار النفط تظل في الواقع متغيراً خارجياً يتحدد في الأسواق الدولية ولا يتأثر بحجم الناتج المحلي للدول المصدرة بمفردها.

II.2.4. مشاكل القياس

يهدف هذا الفرع إلى التحقق من سلامة وصلاحية النموذج المقدر إحصائياً وذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي للتأكد من خلوها من المشاكل القياسية.

1. إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من استقلالية الأخطاء وعدم وجود ارتباط ذاتي بينهم عبر الزمن من خلال مخرجات برنامج EViews13 الظاهرة في الجدول الموالي، نختبر فرضية العدم (H_0) التي تنفي وجود ارتباط ذاتي.

الجدول9: نتائج BG لإرتباط الذاتي LM test

الإختبار	القيمة	الإحتمالProb
إحصائية F	0.150283	0.7010
Obs* R-squared	0.169471	0.6806
(DW) Durbain Watson		1.9096

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار (R^2)(Prob. Chi-Square) بلغت (0.6806)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 بناءً على ذلك نقبل فرضية العدم، مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة

الارتباط الذاتي للبواقي وتعزز هذه النتيجة قيمة إحصائية Durbin-Watson القريبة من الرقم 2 (1.99)، مما يضيف ثقة عالية في كفاءة المعلمات المقدرة.

2. إختبار عدم ثبات التباين ARCH

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من فرضية ثبات تباين الأخطاء عبر الزمن، وهو شرط أساسي لضمان جودة الاختبارات الإحصائية (مثل اختبارات t وF) بالاعتماد على اختبار (ARCH) ومخرجات برنامج EViews13، حصلنا على النتائج التالية:

الجدول10: نتائج إختبار عدم ثبات التباين

الإختبار	القيمة	الإحتمال(Prob)
إحصائية F	6.627709	0.0150
Obs*R-squared	5.812589	0.0159

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Obs*R-squared) بلغت (0.0159)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.01)، مما يؤدي إحصائياً إلى قبول فرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود أثر لنماذج ARCH في البواقي مما يعني أن النموذج يتميز ب ثبات التباين.

خلاصة

لخصت الدراسة القياسية للفترة (1990-2024) إلى نتائج ذات دلالة إحصائية واقتصادية هامة فمن الناحية التقنية أثبتت اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في مستواها إلا أنها استقرت عند الفروق الأولى I(1) وهو ما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك كما أثبتت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين مما يعطي موثوقية عالية للمعلمات المقدرة.

أما فيما يخص ديناميكية العلاقة فقد أكد اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي مما يعني أن المتغيرين يسيران معاً في مسار زمني مستقر إحصائياً إلا أن المفارقة الاقتصادية تجلت في كون هذه العلاقة عكسية في الأجل الطويل وهي نتيجة تختلف ظاهرياً عما قدمته الدراسات الوصفية فبينما أظهر التحليل الوصفي (عبر المنحنيات البيانية) توافقاً طردياً 'مالياً' ناتجاً عن ارتباط الإنفاق الحكومي بعائدات المحروقات حيث كشف التحليل القياسي العميق أن هذه الوفرة المالية تؤدي في الأجل الطويل إلى نتائج انكماشية في القطاعات الإنتاجية نتيجة **'المرض الهولندي'** وتؤكد هذه النتائج أن التوازن في الاقتصاد الجزائري لا يزال توازناً 'هشاً' يعكس تبعية هيكلية تفرض ضرورة الإسراع في فك الارتباط بين تقلبات الموارد الطبيعية ومسار النمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)، وذلك بهدف إبراز طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والأداء الاقتصادي في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية كمصدر أساسي للإيرادات وتمويل التنمية، وقد سعت الدراسة إلى فهم مدى تأثر معدلات النمو الاقتصادي بالتقلبات التي تعرفها أسواق النفط العالمية، إضافة إلى محاولة الكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين حيث تم إبراز في جانب النظري المفاهيم المرتبطة بالنفط والنمو الاقتصادي ومختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، إلى جانب عرض قنوات انتقال أثر أسعار النفط إلى الاقتصاد الكلي وتحليل بعض الدراسات السابقة ذات الصلة، أما الجانب التطبيقي فقد خُصص لدراسة قياسية لحالة الجزائر من خلال الاعتماد على بيانات سنوية خلال فترة الدراسة واستخدام مجموعة من الأدوات القياسية كاختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك وفق منهجية إنجل-جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بهدف قياس طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

1. نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها في مايلي :

- تخضع أسعار النفط لآلية العرض والطلب والأزمات الجيوسياسية التي تسبب صدمات خارجية مستمرة.
- تنتقل التقلبات عبر قنوات الموازنة والتجارة الخارجية لكنها أدت قياساً إلى أثر عكسي بسبب ضعف التنوع الاقتصادي وتفشي ظاهرة الريع.
- زيادة أسعار النفط لم تترجم بالضرورة إلى نمو اقتصادي مستدام بل أدت إلى زيادة التبعية للخارج.
- يكون الأثر إيجابياً في المدى القصير (كمداخيل) لكنه يتحول إلى عكسي في المدى المتوسط والبعيد بسبب التضخم أو ارتفاع التكاليف.
- وجود علاقة تبادلية لكنها "سالبة"، مما يستوجب إعادة النظر في نموذج النمو الحالي.

2. التوصيات والاقتراحات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نقترح مجموعة من التوصيات:

- ضرورة العمل الجاد على تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني للخروج من حالة الارتهان والتبعية لقطاع المحروقات.
- تفعيل دور القطاعات خارج المحروقات (الفلاحة، الصناعة، والخدمات) لتكون محركات بديلة للنمو الاقتصادي.

- ترشيد استخدام العوائد النفطية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجِة ذات القيمة المضافة العالية عوضاً عن الإنفاق الاستهلاكي.
- تطوير السياسات المالية والنقدية بما يضمن تحصين الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية المفاجئة لأسواق النفط.

3. آفاق الدراسة:

بناءً على ما تم التطرق إليه، يمكن فتح آفاق لبحوث مستقبلية من خلال:

- دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الإستقرار النقدي (سعر الصرف، التضخم) في الجزائر.
- دراسة أسباب العلاقة العكسية بين عوائد النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر (فحص ظاهرة المرض الهولندي).
- تحليل دور التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للخروج من تبعية الريع النفطي.
- قياس أثر جودة المؤسسات والحوكمة في تحويل الصدمات النفطية إلى نمو حقيقي.
- دراسة مقارنة بين الجزائر ودول نفطية نجحت في تحقيق نمو طردي مستدام.
- تحليل فعالية الإنفاق العمومي الموجه للاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- استشراف مستقبل النمو الاقتصادي الجزائري في ظل التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة.
- دراسة أثر سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلالات الهيكلية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.
- بحث سبل تفعيل القطاع الخاص كبديل للتمويل الحكومي المرتبط بالريع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولًا: الكتب العربية

- البخاري عبلة عبد الحميد. (2010). التنمية و التخطيط الاقتصادي نظريات النمو و التنمية الاقتصادية الجزء الثالث. مكتبة خوارزم العلمية، جدة، الطبعة الأولى.
- بايزيد, ع. (2022). الاقتصاد الكلي 01:دروس و تمارين محلولة و غير محلولة. جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
- اميرة, ا. (2023). الاقتصاد الكلي:دروس و تمارين محلولة. دار اجيال الرقمي للنشر و الطباعة و التوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى.
- بول.أ.ساموبلسون،ويليام.د.نوردهاوس. (2001). الاقتصاد. ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 15.
- حواس امين. (2021). نماذج النمو الاقتصادي. منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر.
- خليفة, ا. ي. (بلا تاريخ). الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- طاهر, ج. (1997). النفط و اهميته النسبية في الاقطار العربية الاخرى و الجزائر. الجزائر، بدون طبعة.
- طه, ر. ا. (2021). التضخم أسبابه أثاره و سبل معالجته. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، المجلد 18.
- مخلفي, ا. (2014). مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط الجزء الاول). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

ثانيًا: الرسائل الجامعية والأطروحات

- بوعلام, ع. (2024). أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1970-2021). أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- بوخالفي, ن. (2024). استراتيجية تغيير النمط الاقتصادي الجزائري في ظل تذبذب أسعار النفط خلال الفترة (2010-2020). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- مختاري, ر. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- احمد, ض. (2014). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- مليكة, م. (2014). أثر التعليم على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- الحميد, ل. ع. (2011). اثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، تلمسان.
- حراش دالية, م. ن. (2017). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1980-2015)". مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي.
- خميرة بشير. (2016). دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

ثالثًا: المقالات العلمية

بلعباس رابح ،زغبة طلال. (2017). اثر انهيار اسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك. مجلة المعارف، العدد 23.

بوعجانة, ف. و. (2021). واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية. مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01.

العزيز, ن. ع. (2022). اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال فترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحذار الذاتي للابطاء الموزع .(ardl)مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01.

ايمان, ح. و. (2024). اثر تقلبات اسعار النفط على متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (1990-2022). مجلة بحوث الاقتصاد و المالية و المحاسبة، المجلد 05، العدد 01

رابعًا: المداخلات والملتقيات العلمية

- رزقية، د. ف. (2016). "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات". مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الاقتصاد البترولي، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة .
- مصطفى قادة، مُحَمَّد حامد الحاج، وأحمد الصفتي .(2007) .*دور الصندوق في مساعدة دول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية: دراسة إنشاء تسهيل للنفط* .أبوظبي: صندوق النقد الدولي .

- خميرة بشير .(2016) .*دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر* . ورقلة

خامسًا: المواقع الإلكترونية

- العربية, (2026. البترول. موسوعة بريتانيكا تاريخ الإطلاع (2026/01/12) تم الاسترجاع من : https ://www.britannica.com/topic/petroleum

المراجع باللغة الأجنبية

أولًا: الكتب والتقارير

- Commerce, T. A. (1934). National icome,19229-32, Letter in response to senate Resolution No.220. united states goverment printing office.

ثانيًا: المقالات العلمية الأجنبية

- Gershon E, B. N. (2019). Implications of oil price shocks on net oil-importing African countries. Heliyon, 5(8)

ثالثا : المواقع الالكترونية

- World Bank. (03.05.2026). Commodity Price Data (The Pink Sheet). WorldBank Group. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق 1: دراسة استقرارية لمتغير النمو الاقتصادي عند المستوى والفرق الاول لإختباري ADFوPP

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.802110	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.524831	0.1187
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.895107	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.524831	0.1187
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق2: دراسة استقرارية لمتغير سعر النفط عند المستوى والفرق الأول باستعمال اختباري ADFوPP

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.380701	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.516256	0.5134
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.499165	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.451502	0.5455
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق3: نتائج تقدير نموذج طويل الاجل

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/13/26 Time: 13:00
Sample: 1990 2024
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.619412	0.505526	11.11597	0.0000
OIL	-0.041042	0.008191	-5.010530	0.0000

R-squared	0.432067	Mean dependent var	3.447463
Adjusted R-squared	0.414857	S.D. dependent var	2.011645
S.E. of regression	1.538801	Akaike info criterion	3.755329
Sum squared resid	78.14098	Schwarz criterion	3.844206
Log likelihood	-63.71826	Hannan-Quinn criter.	3.786010
F-statistic	25.10541	Durbin-Watson stat	1.162356
Prob(F-statistic)	0.000018		

الملحق 4: نتائج استقرارية البواقي عند المستوى باستخدام اختبار KPSS

Null Hypothesis: ECM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.178178
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	2.232599
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.520693

الملحق 5: نتائج تقدير في المدى القصير

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/26 Time: 13:04
Sample (adjusted): 1991 2024
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.091320	0.229653	-0.397645	0.6936
D(OIL)	-0.010713	0.014295	-0.749439	0.4592
ECM(-1)	-0.528828	0.154220	-3.429054	0.0017

R-squared	0.275017	Mean dependent var	-0.103285
Adjusted R-squared	0.228244	S.D. dependent var	1.516183
S.E. of regression	1.331961	Akaike info criterion	3.495279
Sum squared resid	54.99774	Schwarz criterion	3.629958
Log likelihood	-56.41975	Hannan-Quinn criter.	3.541209
F-statistic	5.879814	Durbin-Watson stat	1.909625
Prob(F-statistic)	0.006840		

الملحق6: اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/26 Time: 13:06
Sample: 1990 2024
Lags: 11

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OIL does not Granger Cause GDP	24	290.551	0.0457
GDP does not Granger Cause OIL		46.7958	0.1136

الملحق 7: نتائج ارتباط الذاتي BG

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.150283	Prob. F(1,30)	0.7010
Obs*R-squared	0.169471	Prob. Chi-Square(1)	0.6806

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/13/26 Time: 13:08
Sample: 1991 2024
Included observations: 34
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000675	0.232873	0.002896	0.9977
D(OIL)	-7.08E-05	0.014496	-0.004885	0.9961
ECM(-1)	-0.091438	0.283000	-0.323104	0.7489
RESID(-1)	0.129826	0.334895	0.387663	0.7010

R-squared	0.004984	Mean dependent var	-4.08E-17
Adjusted R-squared	-0.094517	S.D. dependent var	1.290968
S.E. of regression	1.350600	Akaike info criterion	3.549106
Sum squared resid	54.72361	Schwarz criterion	3.728678
Log likelihood	-56.33480	Hannan-Quinn criter.	3.610345
F-statistic	0.050094	Durbin-Watson stat	1.990785
Prob(F-statistic)	0.984885		

الملحق 8: نتائج تبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	6.627709	Prob. F(1,31)	0.0150
Obs*R-squared	5.812589	Prob. Chi-Square(1)	0.0159

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/13/26 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1992 2024
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.951544	0.846340	1.124304	0.2695
RESID^2(-1)	0.419958	0.163127	2.574434	0.0150

R-squared	0.176139	Mean dependent var	1.649229
Adjusted R-squared	0.149563	S.D. dependent var	4.994478
S.E. of regression	4.605865	Akaike info criterion	5.951230
Sum squared resid	657.6337	Schwarz criterion	6.041927
Log likelihood	-96.19529	Hannan-Quinn criter.	5.981747
F-statistic	6.627709	Durbin-Watson stat	1.908335
Prob(F-statistic)	0.015039		